# النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵜ ⵜⴰⵎⵓⵔⴰⵜⵉⵜ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 547 ■ من 14 الى 20مارس 2024 ■ الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

## «الإصلاح البيداغوجي الجامعي»:

# تعميق لأزمة الجامعة المغربية العمومية

**محمد ابو النصر:**

«اقتصر مشروع الوزارة على الجانب التقني وعدم ربطه بأوراش كبرى لإصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية تصب في اتجاه الإجابة على إشكالات التخلف التي يعاني منها الشعب المغربي.»


15

محراب الثقافة بحرم الجامعة 14

لقاء موسكو والخيار الفلسطيني في مواجهة حرب الإبادة 10

الواقع السياسي الراهن ومهام اليسار 06

09 08 07


كلمة العدد:

## الإفساد العمومي أو عندما يتسع الخرق على الراقع

لا يمر شهر أو قل حتى أسبوع من دون أن يطلع علينا الإعلام المقرب من دوائر الأجهزة المتنفذة في الدولة بأخبار أو تسريبات عن الفساد المالي والأخلاقي. هذه الأخبار تكون إما كتمهيد لفتح ملفات بحث قضائي أو هي تسريبات لمعطيات من ملفات قيد البحث والتحري القضائي. باتت المحصلة المؤقتة لهذه الحملة متابعة أكثر من ثلاثين برلمانيا والعديد من الأطر الحزبية كانت أحزابهم تلك في سالف التاريخ تشكل الحركة الوطنية ثم الكتلة الوطنية ثم الصف الديمقراطي إلى آخر معزوفة تدحرج هذه الأحزاب نحو مستنقع المخزن.

هي إذن حتمية تاريخية مغربية تقول بأن كل من تمخزن يكون قد باع رصيده التاريخي، وقايضه مقابل ريع سياسي وسقط متاع من موائد دار المخزن. فما هي العبرة أو الرسائل التي يراد إبلاغها للرأي العام بهذه الحملة الجديدة؟ هناك عدة رسائل ولعل أهمها، تلك التي سعى دائما النظام إلى ترسيخها وهي تلك القائلة بأن في السياسة كل « أولاد عبد الواحد واحد»، إنها صورة تقدم كل الأحزاب السياسية على أنها تسعى لمصلحتها الخاصة، بل من خلالها يسعى القادة إلى خدمة مصالحهم على حساب القواعد وعلى حساب الجماهير. لا يجب أن ننكر بأن هناك معطيات وحقائق تساعد على ترسيخ هذه الصورة؛ لكن ذلك نفسه يجب ألا يجعلنا ننخدع ونسقط في فخ التعميم، أو في تصديق أعمى بأن فساد هذه القيادات أو الأحزاب لا يد للنظام وأجهزته فيه أو في تعميقه. أما الدرس الأساسي في تعميم هذه الصورة، فيتمثل في تمكين الأحزاب الإدارية صنيعة الأجهزة البوليسية لوزارة الداخلية، من بعض المصداقية لدى الجمهور، وذلك يتحقق كلما نجحت عملية مخزنة أحزاب الكتلة الوطنية أو المعارضة. ويعني ذلك المزيد من تشديد قبضة النظام على هذه الأحزاب التي تساوت في التمخزن وابتعدت عن أصولها الشعبية، وبذلك تصبح كل هذه الأحزاب المخزنية والمتمخزنة أدوات طيعة يسوقها كما يشاء، يخلقها في شكل معارضة صاحب الجلالة، أو في شكل أغلبية صاحب الجلالة، كما عبر عن ذلك الكاتب العام لحزب الاتحاد الاشتراكي في تصريح سياسي صريح عن تلك الحتمية المغربية القائلة بأن كل من تمخزن صار أكثر مخزنة من المخزن نفسه. والعبرة الثالثة المهمة تتمثل في إرادة المخزن في تشذيب حديقته السياسية و«إصلاح أخلاق» نخب أحزابه التي تعفنت من كثرة لصوصيتها ورعونة ممارستها الفاسدة، والتي باتت تشكل حجة على فساد الدولة وعلى رعايتها العلنية لهذا الفساد.

في مقابل تلك الرسائل أو العبر المراد تعميمها من هذه الحملة حول فساد النخب السياسية، لا بد من التأكيد على أن المخرج من كل هذا العبث الرجعي بالحياة السياسية، من أن تتحمل الأحزاب السياسية المناضلة، مسؤوليتها في إعادة هيكلة المجال السياسي ببلادنا، وذلك من خلال الانخراط في المزيد من الفرز الطبقي وبناء التعبيرات السياسية الطبقية، وأن تتضح البرامج والأهداف الاستراتيجية والقريبة المدى لكل حزب أو تيار يخوض من خلالها الصراع الطبقي. إن من شأن هذا الفرز للتعبيرات السياسية الطبقية، أن تضع حدا للتدخل في الشأن الحزبي من طرف أجهزة الدولة، والتي تخدم مصالح الحزب الكبير المعبر عن مصالح الكتلة الطبقية السائدة والمشكلة من البرجوازية الكبيرة الاحتكارية وملاك الأراضي الكبار. إن من شأن حرص التعبيرات السياسية الطبقية على استقلاليتها أن يجعلها راسخة القدم وسط الطبقة أو الفئات الاجتماعية التي تعبر عن مصالحها، لأنها ستتمكن من خوض الصراع الطبقي بنجاعة وقوة، لأنها ستعقد تحالفات قريبة المدى أو بعيدة الأفق من أجل تغيير موازين القوى وانتزاع المطالب تحقيق أهداف التحرر الوطني والحرية والكرامة والانعتاق من الاستبداد راعي الفساد والإفساد.


**السحب**: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير - عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 /104

## حزب النهج الديمقراطي العمالي - سكرتارية القطاع النسائي:

# بيان اليوم العالمي للنضال من اجل حقوق المرأة 8 مارس 2024

**- يدين كل أشكال الاغتصاب وجرائم القتل التي تمارس ضد النساء في فلسطين و السودان وفي كل مكان؛**

**- يجدد مطالبته بمدونة عصرية مدنية، ديمقراطية، وعلمانية تضمن المساواة الفعلية بين الجنسين في الحقوق والواجبات،**

**- يحيي صمود نضالات العاملات في القطاعين الصناعي والزراعي أمام الهجوم الرأسمالي المخزني ؛**

تحت شعار» إيقاف الحرب ومحاكمة مرتكبي جرائم اغتصاب النساء و إسقاط التطبيع « يحيي القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي اليوم العالمي للنضال من أجل حقوق النساء في ظل الحروب الدموية التي تشنها الامبريالية العالمية ،والتي تدفع النساء ثمنها ، ففي فلسطين وبقطاع غزة ورفح يتعرض الشعب الفلسطيني لحرب إبادة شاملة لأزيد من خمسة أشهر ( قصف، قتل ،و تجويع ،ومنع التوصل بالأدوية و مستلزمات العيش الضرورية ،،،) وتتعرض نساؤه وطفلاته للاغتصاب والتنكيل من طرف الكيان الصهيوني المدعوم من الإدارة الأمريكية، و بتواطؤ مكشوف من الأنظمة الرجعية و المطبعة بالمنطقة، وفي السودان تفتح الحرب

**تتعرض نساؤه وطفلاته للاغتصاب والتنكيل من طرف الكيان الصهيوني المدعوم من الإدارة الأمريكية، و بتواطؤ مكشوف من الأنظمة الرجعية و المطبعة بالمنطقة، وفي السودان تفتح الحرب التي تدور بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع كل أبواب العنف الجنسي (اغتصابات جماعية ،تهجير قسري وطرد النساء من وظائفهن والاتجار بهن ...**

التي تدور بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع كل أبواب العنف الجنسي (اغتصابات جماعية ،تهجير قسري وطرد النساء من وظائفهن والاتجار بهن ... ، ولا تختلف وضعية النساء في أماكن الحروب الأخرى عن هذه الوضعية، لذلك فإننا كقطاع نسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي، إذ ندين بشدة الحرب الصهيونية والامبريالية البشعة على الشعب الفلسطيني والسوداني فإننا :

– ننحني اجلالا لأرواح شهيدات وشهداء الشعبين الفلسطيني والسوداني ، ونشيد بوحدة وصمود المقاومة الفلسطينية، و نعلن ادانتنا لكل أشكال القتل و الاغتصاب الذي تتعرض لها كل نساء العالم وبشكل خاص النساء الفلسطينيات والسودانيات وندعو الى معاقبة المتورطين في هذه الجرائم؛

– ندعو نساء العالم الى القيام بكل أشكال النضال المشترك من أجل السلم وتوقيف الحروب والتسلح وجعل يوم الثامن من مارس يوما للتضامن النسائي مع فلسطين ؛

ونحن نستعد هذه السنة لإحياء ذكرى اليوم العالمي للنضال من أجل حقوق المرأة ، يتجدد تسريب اخبار، عن تعديلات محتملة لمدونة أسرة ، بنيت على دستور لا ديمقراطي، يتحفظ جوهريا على مبدأ المساواة بين المرأة والرجل وعلى حقوق أخرى . ان تبنينا شعار «مدونة عصرية مدنية ديمقراطية ،وعلمانية « هو إجابة لمطلب عمل النظام المخزني على قبره سواء عند تغييره لمدونة الأسرة سنة 2004 او عند تعديله لدستور 2011 ،حيث بنى المدونة على أساس مرجعية ومنطوق النصوص وتضمنت التشريعات والقوانين المتفرعة عنه كل مظاهر التمييز واللامساواة في بنود القانون الجنائي كالفصل 490 والمادة 20 21 22 من مدونة الاسرة المتعلقة بتزويج القاصرات ، والمسطرة الجنائية ، ، ومدونة الشغل وقانون 103.13 المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء،،،إضافة إلى طبيعة النظام القضائي الفاسد والمرتشي بشكل عام وقضاء الاسرة الذي يحتكم لعقليات ذكورية محافظة ،ترفض قيم المساواة بين الجنسين، لذلك فإن القطاع النسائي للنهج الديمقراطي العمالي يطالب :

– بدستور ديمقراطي يجسد إرادة الشعب باعتباره صاحب السيادة ،ومصدر كل السلط ،يضمن فصلا حقيقيا للسلط ،ويساوي فعلا بين المرأة والرجل في جميع الحقوق والواجبات ،

– بمدونة مدنية ،عصرية ، ديمقراطية

**إننا كقطاع نسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي، مقتنعات ،ان تحقيق المطالب النسائية المشروعة، يستلزم وحدة كل القوى الديمقراطية والحية من حركات حقوقية وقطاعات نسائية للأحزاب السياسية، ونقابات مناضلة إلى تكثيف النضال المشترك من «أجل جبهة نسائية ديمقراطية مناضلة ضد الامبريالية ، والمخزن والذكورية.»..**

،وعلمانية تضمن المساواة في الحياة الأسرية بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات ، وعلى جميع المستويات دون قيد أو شرط وتضمن الحقوق الخاصة للمرأة كامرأة وكأم،

إننا كقطاع نسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي، مقتنعات ،ان تحقيق المطالب النسائية المشروعة، يستلزم وحدة كل القوى الديمقراطية والحية من حركات حقوقية وقطاعات نسائية للأحزاب السياسية، ونقابات مناضلة إلى تكثيف النضال المشترك من «أجل جبهة نسائية ديمقراطية مناضلة ضد الامبريالية ، والمخزن والذكورية.»..

وعازمات ومنخرطات في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات من أجل تحقيق مشروعنا «بناء الدولة الديمقراطية الوطنية الشعبية» فإننا نجدد:

– ادانتنا لسياسة النظام المخزني في تدبيره للموارد المائية ، وفي تطبيقه للنماذج الاقتصادية الفاشلة والتي كان من نتائجها ندرة المياه التي أدت الى انتشار الحراكات الشعبية الاحتجاجية ، بقيادة النساء ، ضد تفويت تدبير الماء الشروب بواحة فكيك ، ضد سياسة الاغلاقات والطرد التعسفي في حق العمال والعاملات،،،وعوض الاستجابة لمطالبهن يلجأ النظام المخزني الى تسخير اجهزته القمعية والقضائية لإسكاتهن ، وذلك بتوظيف جهاز القضاء للانتقام من المناضلات .

وفي هذا الاطار يجدد القطاع النسائي للحزب تضامنه المطلق مع نضالات عاملات شركة سيكوم ضحايا النصب والتشريد واللواتي يخضن معاركهن البطولية ،و يندد بالأحكام الصادرة ضد العاملة " امينة الصرايدي "

– يحيي حضور النساء و تواجدهن القوي و مشاركتهن الفعالة في كل المحطات النضالية بالضيعات الفلاحية والمؤسسات الصناعية، ومناضلات الحراك التعليمي، وطلبة وطالبات الطب ، وكل ضحايا الهدم والتشريد ...

– يستنكر سياسة الاهمال واللامبالاة و التضييق والحرمان الذي تتعرض لها المعتقلة السياسية المدونة « سعيدة العلمي" ويطالب بإطلاق سراحها وسراح كافة المعتقلين السياسيين والصحافيين ومعتقلي الحراكات الاحتجاجية الشعبية.

– يعلن تضامنه اللامشروط مع حراك فكيك و اعتزازه بأشكال نضالات نسائها من اجل مطالبهم المناهضة لسياسة خوصصة تدبير الماء،ويدين الاحكام الصادرة في حق السيدة حليمة زايد ب ستة اشهر موقوفة التنفيذ وغرامة مالية وهو دليل اخر على امعان النظام في اسكات صوت النساء وترهيبهن وثنيهن عن القيام بدورهن النضالي المتميز.

**سكرتارية القطاع النسائي**
**7 مارس 2024**

قضايا نظرية

# من أجل تصور ماركسي لينيني للقضية النسائية

## 1) المنطلقات :

×المرجعية الماركسية اللينينية نظرية قائمة بذاتها كنسق نظري غير توفيقي، هي منهج للتحليل ونظرية للتغيير تغتني بالتطور العلمي والمعرفي الهائل والسريع الذي يطور الركائز الأساسية للماركسية اللينينية كالمادية التاريخية وعلم الديالكتيك والمشروع الثوري الاشتراكي والشيوعي وهو مشروع للبشرية؛

×الخط السياسي: الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية بآفاق اشتراكية وشيوعية؛

×الخط التنظيمي للحزب (بناء الحزب البروليتاري)، وهذه المرجعية هي منطلق لكافة أجهزة الحزب وقطاعاته وفروعه (الحزب الماركسي اللينيني يعتمد المركزية الديمقراطية وليس فيه تيارات).

×مميزات هوية هذه المرجعية:

-هي النقيض للإيديولوجيات الرأسمالية والإمبريالية وفصائلها، وهي تعكس هوية الحزب (وعقيدته)وتميزه عن المدارس والتيارات التحريفية أو البعيدة عن الماركسية اللينينية (- الأورو شيوعية - التروتسكية - الشعبوية اليسارية -الاجتماعية الديمقراطية - الشيوعية المتحررة- الأنارشية (الفوضوية) - تيارات ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية (مدرسة فرانكفورت وتوابعها...) -- التقاطعية - تيارات التنوير -...).

-قد تلتقي/تتعاون هذه المرجعية مع بعض هذه التيارات سياسيا في السيرورة الثانية (بناء أدوات الدفاع الذاتي) والثالثة (بناء الجبهات)، لكن لا تتفق معهم في السيرورة الأولى (بناء الحزب البروليتاري)، فلكل منهجه وأهدافه السياسية.

× السيرورات الأربع: هي السيرورات الناظمة لاستراتيجية الحزب وتكتيكاته من أجل التغيير الجذري وهي أربعة:

-1سيرورة بناء حزب الطبقة العاملة وبلترته وتقويته وتصليبه

2- سيرورة بناء وتقوية أدوات الدفاع الذاتي

-3 سيرورة بناء وتطوير وتقوية جبهة الطبقات الشعبية

4- سيرورة بناء وتطوير وتقوية الأممية الماركسية

× تحليل التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا من التحليل الثوري للتناقضات الملموسة: الصراع الطبقي هو الصراع الأساسي/التناقض الأساسي في المجتمع حيث المجتمع ينقسم إلى:

- تكتل طبقي سائد من جهة وإلى الطبقة العاملة ومختلف فئات المأجورين والفلاحين الفقراء والكادحين والبورجوازية الصغيرة والمتوسطة(الطبقات الشعبية)

- الطبقة العاملة (وهم نساء ورجال) الواعية بذاتها المسيسة والمنظمة في حزب بروليتاري وفي تحالف طبقي للطبقات الشعبية هي المؤهلة لقيادة الصراع الطبقي للطبقات الشعبية من أجل التغيير الثوري الديمقراطي الشعبي.

- التناقضات الأخرى داخل المجتمع والتي تؤدي إلى اضطهاد فئات مجتمعية أفقيا أو عموديا على أساس الانتماء الجنسي أو العرقي أو الإثني أو اللغوي أو المناطقي هي تناقضات مهمة ورئيسية في برنامج التغيير الثوري لكنها ليست التناقض الأساسي، بمعنى أن الصراع في مجتمعات نمط الإنتاج الرأسمالي المركزي أو التبعي في جوهره ليس بين الذكور و الإناث ،ولا بين السود والبيض ،ولا بين العرب والأمازيغ ،ولا بين سكان البادية وسكان المدن مثلا ، ولا بين الفلاحين الفقراء والعمال، وأن هذه التناقضات هي نتاج تقسيم العمل الذي يكرسه نمط الإنتاج الرأسمالي بالحفاظ على التفاوتات وعلى بنيات الاضطهاد القديمة والجديدة التي تفيد في تكريس الاستغلال والاضطهاد الطبقي بشكل مباشر أو غير مباشر (أشكال الاستغلال والاضطهاد يمكن التخفيف من بعضها في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه في المركز أو الأطراف بفعل النضالات الطبقية وموازين القوة المجتمعية والنقابية والفكرية والسياسية والثقافية، لكن لا يمكن القضاء الجذري على أسبابها سوى في المجتمع غير الطبقي)

- النساء كجنس ليسوا طبقة فهن ينتمون لكل الطبقات المشكلة في المجتمع (الانتماء العمودي)،أكيد أن النساء البورجوازيات قد يعرفن «التمييز «على أساس الجنس كذلك، لكنه ليس بنفس الأبعاد والحدة التي تعاني منه العاملات والكادحات وقد يساهمن في إعادة إنتاجه. كما أنهن بدورهن ينتمين للطبقات الحاكمة والسائدة المستغلة (بكسر الغين)وبدورهن يستفدن من النفوذ ومن هرمية السلط السياسية والاقتصادية ويكرسن استغلال واضطهاد النساء والرجال من الطبقات الشعبية ومن الشعوب المستعمرة ، وطموحاتهن في «التمكين» تختلف جذريا عن طموحات تحرر العاملات والكادحات (النسوية الليبرالية يهمها تمكين نساء الأوليغارشية/النخبة من المناصب في الدولة والشركات وتعتبر ذلك مكسبا وتحررا للنساء ككل ولو على حساب استغلال واضطهاد وطحن الشعوب والطبقات المستغلة والفئات المضطهدة في العالم وفي مقدمتها النساء)

- لا يمكن أن يشكل «النساء» حركة سياسية تماثليةSIMETRIQUE/PARALEL مع «الطبقة» كتشكيل تنظيم سياسي (حزب) له برنامج سياسي مثلا فهذا تحريف للصراع الطبقي من منظور ماركسي، كما لا يمكن تكوين تنظيم أو حزب سياسي على أساس الجنس أو «النوع الاجتماعي» أو اللون أو العرق...)، فالحركة النسائية تندرج ضمن السيرورات الثانية والثالثة من الصراع مع الرأسمالية التبعية ومع الرأسمالية العالمية ومع قوى التخلف وبالتالي تتنظم كجمعيات أو حركات نسائية (أدوات الدفاع الذاتي والجبهات).

- الحركة النسائية هي حركة يخترقها التناقض الطبقي والسياسي مثل كل الحركات الهوياتية حيث يخترقها اليمين واليسار الثوري والإصلاحي بمختلف فصائله، ولهذا فمهمتنا هو دفع الحركة للتموقع العضوي في اليسار النقيض للرأسمالية والمتمفصل مع النضال السياسي المنظم من أجل التحرر والاشتراكية.

## 2 - طرح الإشكاليات:

لا نريد هنا طرح كل الاشكاليات فهي كثيرة لكن سنركز على بعضها:

×ماهية القضية النسائية؟ المساواة بين الجنسين أم المساواة على أساس «النوع الاجتماعي»؟ أم شيء آخر؟

×ماذا عن نظرية «النوع الاجتماعي» ؟هل تم طرحها للنقاش وتمحيصها ونقدها ، وغربلتها من العديد من الانحرافات السياسية والنظرية البورجوازية والبورجوازية الصغيرة (المنتجة في مدارس السوسيولوجيا في الغرب الرأسمالي والمنقولة إلى المجتمعات التبعية وإلى الحقل السياسي والحقوقي بدون تمحيص نظري وبانبهار أعمى من «الحداثيين»في الغالب) وتبني رؤية واعية فاعلة وليس منفعلة نحوها تسمح بالتقدم في العمل النسائي في بلادنا بمراعاة حاجيات نساء المجتمع المغربي الواقعية وهويته الثقافية وتقاليده الإيجابية غير التمييزية، وبالتمييز بين التصورات البورجوازية «للنوع الاجتماعي» والتصورات الشيوعية له.

ماذا عن الاقتصاد المنزلي ومفهوم «نمط الإنتاج المنزلي»؟ ومفهوم «إعادة الإنتاج»؟ ومطلب التعويض عن العمل المنزلي؟ وعن الأسرة؟

×ماذا عن الحركة النسائية العالمية وإشكالاتها؟ ماذا عن التقاطعية ونسوية 99%؟

×ماذا عن الحركة النسائية المغربية وإشكالاتها؟

×كيف التجذر وسط النساء كفكر حامل لمشروع سياسي تقدمي.

ما هي القضية النسائية من منظور ماركسي لينيني؟:

×القضية النسائية تتلخص في مناهضة كل أشكال الاستغلال والاضطهاد والتمييز الذي تتعرض له النساء والذي يكون مبنيا على أساس الجنس.

×الاستغلال EXPLOITATION (يقوم على استخلاص فائض القيمة) تتعرض له النساء حين لا يتم احترام المساواة في الأجور وغيرها من حقوق العمال عامة أو حقوق العاملات خاصة (-رخص الولادة -الحضانة- النقل والمراقبة والحماية الصحية والتعويضات الخاصة -الأجر الاجتماعي وتوازي الأجور مع الأسعار...) وقد يتصاحب مع الاضطهاد (الاغتصاب - التحرش الجنسي -العمل مقابل الجنس...).

×الاضطهاد/ DESCRIMINATION/ OPRESSION PERSECUTION/INJUS-TICE FLAGRANTE(تتعرض له الشرائح الاجتماعية المستضعفة (هو امتهان الكرامة ويقوم على التمييز على أساس الجنس أو اللون والعقيدة أو الموقع الاجتماعي أو الثقافي أو غيره...) تتعرض له النساء كذلك بصفتهن نساء سواء كن عاملات أو غير عاملات، ويتعرض له الرجال كذلك بصفتهم مستضعفين.

الهدف السياسي للمشروع المجتمعي المنشود هو تحقيق المساواة التحتية على أسس مادية في تملك وسائل الإنتاج (تغيير علاقات الإنتاج) والفوقية المكرسة للتمييز (بنيات الدولة وسياساتها- الأيديولوجيا السائدة - القوانين - الثقافة - التربية والتعليم-الإعلام...) للقضاء على كافة أشكال الاستغلال والاضطهاد.

لا يمكن تحرير المرأة تحريرا كاملا بدون القضاء على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وعلى البناء الطبقي للدولة وعلى نمط الإنتاج الرسمالي وعلى تحرير القوانين والذهنيات والثقافة والتربية والتعليم والإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي من مضامين وممارسات كافة أشكال التمييز على أساس الجنس أو النوع التي ينتجها منطق «قانون السوق الرأسمالي» في صيغه الأكثر توحشا في هذه المرحلة من سيادة النيو ليبرالية التي تقود البشرية نحو الهمجية.

إن ربط التحرير الكامل للمرأة من أغلال الاستغلال والاضطهاد والتمييز على أساس الجنس والقضاء النهائي على تشيئ وتبضيع واستيلاب الجنس بتحرير المجتمع طبقيا وبالبناء الاشتراكي ثم الشيوعي لا يعني تأجيل النضال حول قضية المرأة أو جعله ثانويا من حيث الاهتمام (ما تدعي ذلك بعض التيارات النسوية)، بل ضرورة جعله في قلب النضال من أجل المشروع المجتمعي البديل إذ «لا تحرر للمرأة بدون تحرر المجتمع ولا تحرر للمجتمع بدون تحرر المرأة».

أن القضية النسائية فرضت نفسها بفعل النضال السياسي والحقوقي التقدمي الأممي ولعب الماركسيون اللينينيون والشيوعيين الدور الطليعي في هذا النضال الفكري والسياسي منذ فلورا ترستان وماركس وإنجلز وبابل ولينين وألكسندرا كولونتاي... إلى شيوعيي اليوم في العالم ،وأصبحت الحركات النسائية تستحضر البعد الطبقي في المسألة النسائية وتركز على الأسباب العميقة للاستغلال والاضطهاد الجنسي وإن بأشكال متفاوتة مما أدى إلى هزيمة النسوية الليبرالية عموما ،لكن النظام الرأسمالي والطبقات السائدة تتخوف من يقظة النساء وتنظيمهن وانخراطهن ضد الرأسمالية ،وهي تعمل على اختراق الحركات النسائية واستعمالها ومحاولة تحريف مسارها وضرب وحدتها بمحاربة كل ربط للحركة النسائية بالحركة الشيوعية والتقدمية المنظمة المناهضة بشكل ثوري للرأسمالية ولكافة أشكال الاستغلال والاضطهاد، والتي تتوفر على بديل واضح المعالم ودفعها للتحرك في مستويات ظاهريا ضد رأسمالية وجوهريا في هوامش مقبولة من الرأسمال المالي المهيمن (يلعب المال والتمويل والإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي وما يسمى «المجتمع المدني الجديد» دورا في فرز النخب المتلائمة مع هذا الهامش وتلميع صورتها «النضالية»)

## قضايا قيد الدرس النظري والسياسي:

أقترح بعض القضايا للدراسة النظرية والسياسية من طرف التقدميين/آت المهتمين بالحركة النسائية، لأنها قضايا غير محسومة وغير موحدة وتتجاذبها نقاشات واختلافات عميقة على الصعيد العالمي فيها تيارات وتطرفات يمينية وتحريفية كثيرة يجب الفرز فيها نظريا وسياسيا. ومنها :

×»نظرية» النوع الاجتماعي: انتشرت دراسات الجندر GENRE بالو.م.أ منذ السبعينات والثمانينات وفي فرنسا منذ التسعينات فقط ، حمولاتها هي موضوع اختلاف ونقاش عميق وهناك عدة مؤآخذات عليها.

يجب التمييز بين «دراسة النوع الاجتماعي»(أبحاث علمية حول «النوع الاجتماعي») ونظرية النوع الاجتماعي (الخلاصات الفكرية والسياسية من هذه الدراسات) وهي خلاصات تخترقها تطرفات يمينية وتناقضات متعددة.

×تعريف : تلخص الدراسات في الغرب الرأسمالي النوع الاجتماعي بناء على عدة مقاربات يمكن تلخيصها كالتالي :

- ليس هناك فقط الذكور والإناث، وليس هناك فقط الميول الجنسية الثنائية BINAIRE(رجل // امرأة = hétérosexuelles) بل هناك ميول أخرى مرتبطة بالتنشئة الاجتماعية وبالإحساس (الإنسان لا يولد امرأة بل يصير كذلك !) هذه القولة لسيمون دي بوفوار (الوجودية الملتزمة )التي تفصل بين الهوية الجنسية والمرأة كبناء اجتماعي وأدوار.

وإذا كان البعض يقر بالهوية الجنسية (أنثى/ ذكر) كهوية طبيعية (علاماتها اختلاف في التشريح -الهرمونات - اختلاف في البناء الجسدي : الفرج مختلف ، الرحم ، البويضات ، العادة الشهرية ، السائل المنوي...) وأن الولادة والأمومة هوية طبيعية في الأصل (مثل كل أو أغلب الثدييات) كذلك ويدرس الحالات المختلفة أو المنفلتة كهويات أقلية في المجتمع الإنساني يجب حمايتها من التمييز والاضطهاد ولا يجب استغلالها سياسيا كما يفعل الغرب الرأسمالي ،ويعتبر أن الكثير من الوظائف تحولت في المجتمع الحديث إلى «هويات» مجتمعية ومصطنعة أحيانا كذلك (تحت تأثير السوق والثقافة السائدة والإعلام والحرية الفردية والتوجيه النيو ليبرالي ،ومدارس ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية حول النوع الاجتماعي التي تعتبر كل هوية هي مجرد سردية تم بناؤها وبالتي يمكن بناء سرديات لانهائية حول الجسد والوظائف كذلك).

فإن بعض الاتجاهات المتطرفة لا تعترف حتى بالهوية الطبيعية وتعتقد أن الميول الجنسية كلها مجرد إحساس اجتماعي صرف (جوديث باتلر

ونظرية الكوير THEORIE QUEER) والتي لا تعترف بالثنائية الجنسية: LA BINARITE) وتعتبر أن الهوية الجنسية غير قارة LA FLUI– DITE DES Identités) (، وأن الأقلية أو الأغلبية هو تكوين اجتماعي صرف وليس فيه الطبيعي (.

وتعتبر الميول الجنسية (ذكر /أنثى) ثقافة رجعية وتعتبر الهيتيرو (LES HÉTEROSEXUELLELES)عمالة للنظام البطريركي(hetero – colabo)

وتعادي الرجال والنساء الهيتيرو على السواء وتعتبرهم «رجعيين متخلفين».

ويتم استعمال الحروف الأولى لكل «نوع اجتماعي» في تصنيف الجندر / أو النوع .

مثلا بالنسبة للأوروبيين يستعملون:–LGB TQIA+

وفي الولايات المتحدة الامريكية يتم استعمال LGBTTQQIAAPO

– LESBIAN/GAY/BISEXUEL/ TRANSGENDER/TRANSEXUEL/ QUEER/QUESTIONNING/IN– TERSEX/ASEXUAL/ALLIES/PAN– SEXUELS

– OTHER.

**الملاحظات : حول التطرفات :**

• نفي وجود الأنثى والذكر LA NON BINA– RITEوالحديث عن السيولة الجنسية (fluidité sexuelle) وتسييسها .

• اعتبار الزواج الأحادي رجعية ومحافظة وليس اختيار كذلك

• العداء للأشخاص الهيتيرو واعتبارهم خارج الجندر

• الاستغلال السياسي لمقاربة النوع وتجزيئه وتشجيع إشعاعه لتفكيك وحدة الحركة النسائية وتمييع مطالبها، وتذرير مطالبها من جهة ولتأجيج حروب الجنسانية ولإبعاد نصف المجتمع عن القضايا الجماهيرية والانخراط في الصراع الطبقي، وإن بأشكال ومناهج مخاتلة (بعض هذه الأوساط تعتبر الكيان الصهيوني «متحضر» لكون حكومته بها تمثيلية «المثليين»، أما المقاومة الفلسطينية بيسارها وإسلامييها فهي «رجعية» و«متخلفة» لكونها تعتمد فكريا نمط الاسرة المعتمد على الثنائية!)

• استغلال الحقل التربوي والتعليمي لتوجيه المجتمع نحو LA NON BINARITE .

× إعادة الإنتاج : كل ما يساهم في إعادة إنتاج قوة العمل (التعليم –الصحة – التغذية – السكن – الترفيه – النظافة – النقل – التربية للأطفال – وما يتبعها من خدمات في المنزل و خارجه...)

إن النساء تساهمن بشكل كبير في عملية إعادة الإنتاج من خلال الخدمات المنزلية خصوصا في المجتمعات المتخلفة، مع ضرورة رصد التحولات التي تطرأ على هذا التقسيم للعمل في المجتمع، وإذا كان من الضروري التحرر من العمل المنزلي، فإن ذلك لن يتم بدون التحرر من العلاقات الرأسمالية؛ فاستخلاص فائض القيمة وجشع الأرباح المتصاعدة وبطالة النساء هو الذي يجعل إعادة الإنتاج مكلفة. إن القضاء على فائض القيمة سيقضي على عملية إعادة الإنتاج، وأن مطلب التثمين للعمل المنزلي كمطلب للنضال الديمقراطي لبعض الحركات النسائية يجب التدقيق فيه من منطلق الاقتصاد السياسي الماركسي ومطالب النضال الديمقراطي .

إن النضال في مجال الإنتاج (التخفيف من الاستغلال +القضاء على الاستغلال) والنضال في مجال ما يسمى إعادة الإنتاج (جعل الخدمات الاجتماعية كالولادة والتربية والتعليم والصحة والترفيه من مشمولات الأجر الاجتماعي للنساء والرجال...) لا يعني تعويض علاقات الإنتاج من «وحدة الإنتاج» إلى «وحدة السكن أو وحدة الأسرة»، ولا يعني جعل النساء طبقة، ولا يعني نهاية الدور الطليعي للطبقة العاملة وتعويضها ب «طبقة النساء».

×نمط الإنتاج المنزلي: (يستعمله تيار من داخل الحركة النسائية: كرستين دلفي مثلا) مفهوم غير علمي وغير ماركسي، يحول الأسرة إلى وحدة إنتاج ومقاولة والرجال إلى «طبقة بورجوازية» مستغلة والنساء إلى «بروليتاريا» واستراتيجيا يهدف إلى بناء «حركة النساء المستقلة « كتنظيم سياسي للنساء («حزب» النساء ضد البطرياركا أساسا).

يمكن الحديث عن «الاقتصاد المنزلي» كتحليل لدور الأشغال المنزلية إلى جانب عوامل أخرى كتكلفة السكن وخدماته والصحة والتعليم والتربية والتنشئة والترفيه في إنتاج الاضطهاد وفي تخفيض كلفة قوة العمل، وليس «نمط الإنتاج المنزلي»...نظرا لعدم وجود «إنتاج»/سلعة (قيمة تبادلية) بالمفهوم الماركسي (قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في وحدة الأسرة) وعدم وجود فائض القيمة المباشر وعدم وجود علاقات الإنتاج (طبقات في المنزل).

هذا المفهوم يقود سياسيا إلى أن هناك نمطين للإنتاج الاجتماعي: نمط الإنتاج الرأسمالي (إنتاج البضائع) و نمط الإنتاج المنزلي («إنتاج» البشر والعمل المنزلي غير المأجور) وأن الأول يفرز طبقة العمال والثاني يفرز طبقة النساء، والبديل هو أن يتم اعتبار التناقض الرئيسي هو ضد الهيمنة البطريركية وفي أحسن الأحوال يتم التحالف بين النساء وباقي المضطهدين واعتبار النساء وحدة سياسية مستقلة وهذا تحريف بورجوازي للصراع.

×مطلب التعويض عن العمل المنزلي:

حين يتم رفع مطلب معين يجب طرح الأسئلة التي تجنب الانزلاقات الممكنة الفكرية أو العملية أو النضالية ومنها: ما هي المعايير المعتمدة لتثمين/القيمة لهذا «العمل»؟ وما هي وسائل النضال والأدوات التنظيمية؟ إلخ

من يجب أن يستفيد من هذا التعويض؟ النساء جميعا بما فيه نساء الطبقة البورجوازية؟ النساء غير العاملات خارج المنزل؟ من يقوم بالعمل المنزلي أو يرغب في القيام به من نساء ورجال وكل نوع اجتماعي؟ المتزوجون فقط أو العزاب كذلك؟ تعويضات عن ماذا عن الولادة /التربية/الطبخ/الغسل/الممارسة الحميمية ... أم عن ماذا بالضبط؟

–من الملاحظات: ألا يكرس ذلك بقاء النساء في المنزل بدل الخروج إلى العمل الإنتاجي خصوصا في مجتمع متخلف ويجعل التعويض عن العمل المنزلي مطلبا للتيارات المحافظة لتكريس تقسيم العمل السائد؟ ألا يحول العلاقات الحميمية إلى سلعة مرتبطة بقيمة السوق؟ وبأن البضاعة تباع لمن يعطي أكثر؟ ألا يجر الأمر إلى شراء وبيع وكراء (سوق) الأجنة والأطفال والسائل المنوي والأرحام واللذة باعتبارها منتوجات/سلعة؟ وكراء الجسد وبيع خدماته؟ النظر إلى الأسرة كمقاولة وكسوق وإلى مكوناتها كبائعين ومشترين وموزعين تربطهم المصلحة المادية الضيقة؟ ألا يقود إلى الانسياق مع رغبة اقتصاد السوق (كل ما يوجد في الكون سلعة لا بد من تثمينها بما فيها البشر وعلاقاتهم الإنسانية) وفي نفس الوقت كيف نخلص النساء من عبودية العمل المنزلي؟

أعتقد أنه حقل كثير الألغام، ولهذا في نظري يجب التركيز في المرحلة الحالية على المطالب الديمقراطية التالية على سبيل المثال:

–التخفيف من الأعباء المنزلية والنضال من أجل القضاء عليها؛

–التعويض عن البطالة = كل «ربة بيت هي معطلة» لها مستحق التعويض عن البطالة؛

–الرفع من التعويضات العائلية عن الأطفال بشكل حقيقي وجذري باعتبار الأطفال هم أجيال الغد المنتجين لتقدم البلاد، وأن رعايتهم وحمايتهم من مشمولات السياسات العمومية وليس الأسرة فقط وذلك بما يتلاءم مع متطلبات الحياة وتكاليفها (مثلا النضال من أجل تعويضات للطفل = 2000 درهم للشهر مثلا مع زيادة تناسبية مع الأسعار ومع زيادة عن كل طفل آخر)؛

– منحة الحمل ومنحة الأمومة والأبوة (منحة النساء ضعف منحة الرجال مثلا) وتعطى للعاملات وحتى المعطلات؛

–الحضانة المجانية أو تعويضات الحضانة (متوسط قيمة الخدمات في المجتمع)؛

– مجانية التعليم والصحة ومختلف الخدمات الاجتماعية والترفيهية الموجهة للأطفال وللأسر وللنساء، وجودتها؛

– توفير البنية التحتية لتنشئة الأطفال؛

– الرفع من الأجر الاجتماعي للعمال والعاملات (التعويض عن السكن والأعياد والشهر 13 و14 وغيرها...)؛

– رعاية الدولة الإجباري للمرضى والمعاقين والمسنين والفاقدين للسكن، وتقديم الخدمات الاجتماعية لهم مجانا وتحويل الإعالة من إعالة تطوعية للأقارب إلى إعالة مؤسساتية إجبارية للدولة والتعويض عن الإعالة التطوعية.

وهناك قضايا أخرى في حاجة إلى التدقيق يمكن التفصيل فيها...

×مفهوم الأسرة : إن الحركة الشيوعية إذ تقر بكون الأسرة الأحادية والهيمنة الذكورية كمنتوج اجتماعي تاريخي هي خلاصة سيرورة تاريخية لظهور وتطور الملكية الخاصة والطبقية والدولة، فإن الشيوعيين إذ يروا بأن التطور التاريخي الثوري لقوى الانتاج وعلاقات الإنتاج من شأنه أن يفرض تغييرات ثورية أيضا على نمط الأسرة (خلافا للتشوهات البورجوازية والبورجوازية الصغيرة التائهة)، وهي سيرورة قد تكون طويلة نسبيا ومرتبطة بإلغاء الطبقات وبناء المجتمع الاشتراكي والشيوعي والقضاء على الخدمات المنزلية، ولهذا فإن الشيوعيين في نضالهم الديمقراطي لا يعادون البناء الأسري في ذاته بشكل مثالي بل يناضلون سياسيا من أجل أسرة تقدمية تقوم على مبادئ المساواة والطابع المدني وإقرار الحقوق المتساوية وحقوق الأطفال.

## 3 - تعريف الحركة النسائية العالمية واشكالياته:

• طرح المشكل المنهجي: التعريف إشكالي: حركة أو حركات؟ أم حركة تخترقها تيارات؟ حركة يسارية أم يمينية؟ هل يمكن أن يجتمع اليسار واليمين بكافة تياراته في حركة واحدة؟ ما هو الموحد عند الحركة؟ هل تستند على نظريات أم على تركيبات نظرية وحركات اجتماعية وسياسية متباينة؟

×أولا: لا توجد نظرية عامة للحركة النسائية.

×ثانيا: الحركة النسائية هي عبارة عن تيارات وعمليات تنظيرية (يمين – يسار –وسط) ونضالية متنوعة تطرح أسئلة التمييز على أساس الجنس للتفكير ولبلورة البديل.

×تيارات غير متجانسة سواء في الزمن التاريخي فلكل مرحلة «موجة» وكل «موجة» مختلفة في القضايا والأولويات

×تخترق هذه الحركة النسائية مختلف الفلسفات والتيارات السياسية بمختلف اتجاهاتها (اليمين – الوسط – اليسار) والنظريات المناضلة أو المدرسية التي تحاول فهم لماذا النساء يعرفن التمييز ووضعهن «التاريخ» والتنظيمات في موقع الدونية.

×ما هي القراءة المادية التاريخية السهلة لهذا التاريخ المركب من فسيفساء الأفكار والمبادرات والحركات والتنظيمات النسائية؟ والتي تمكن الشيوعيين والشيوعيات من التموقع الصحيح ضمن الحركة النسائية المحلية والعالمية؟:

–الانطلاق بأن تيارات الحركة النسائية كلها لها خلفيات أيديولوجية وسياسية ظاهرة أو مستترة تحت شعار «لا للتمييز/نعم للمساواة/تحرر المرأة»

–الانطلاق من أن الماركسيات اللينينيات عليهن مهمة بناء تنظيراتهن وبرامجهن الخاصة انطلاقا من مرجعيتهن (الدفاع عن البديل الاشتراكي والشيوعي – عن أهمية الحزب والنقابة والجبهات) وليس من مرجعيات تركيبية توفيقية.

–الانطلاق بأن استقلالية أي حركة (ومنها الحركة النسائية) عن الدولة وعن اليمين واليسار وعن الأيديولوجيا هو مجرد أوهام تتسرب إلى الحركة لعزلها عن التموقع الصحيح في حركة التاريخ وديناميتها، وإبعادها عن إعطاء مواقف واضحة من (الرأسمالية –الاشتراكية – الصراع الطبقي –القضايا السياسية الراهنة – الموقف من أنظمة الحكم – من الاعتقال السياسي – من الاستعمار – من القضية الفلسطينية – من الحرب – من الحراكات الاجتماعية – من النضال النقابي –من الجبهات مع مكونات النضال الشعبي للعمال و الكادحين – ...) (ملاحظة : لا يمكن نفي أحقية استقلالية التنظيمات الخاصة في اتخاذ القرارات والمواقف وفق الآليات التنظيمية الداخلية)

–الانطلاق من كون الشيوعيات عليهن مهمة الريادة في الحركة النسائية المناضلة المحلية والعالمية وربطها بالمشروع الاشتراكي والشيوعي.

1- التطور التاريخي للحركة النسائية العالمية: إن علم التاريخ تخترقه مناهج متعددة منها المثالية والمادية ومنها المناهج المدرسية والتحريفية، في مقابل المادية التاريخية.

ويمكن تقسيم تاريخ الحركة النسائية من خلال عدة تقسيمات: ×التقسيم السردي/الوصفي ×التقسيم السياسي ×التقسيم من منطلق الموقف من المشروع الاشتراكي والشيوعي البديل للرأسمالية.

• التقسيم السائد/السردي الوصفي: الموجات الأربع: (التقسيم الرائج)

×الموجة الأولى (1789–1948) :من الحق في التصويت للنساء البورجوازيات إلى الحق في التصويت والمواطنة الكاملة :

غطت هذه الموجة من القرن 18 تقريبا إلى نهاية الحرب العالمية الأولى وإقرار مبدأ المساواة في الحقوق المدنية والسياسية من طرف المجتمع الدولي .بداياتها من قصة أولمب دوغوج مع الثورة الفرنسية1789وصولا إلى نضال النساءفي بريطانيا والعديد من الدول الأوروبية للمطالبة بالحق في الاقتراع مع بداية القرن 20 (les suffragettes)، ثم تطورت إلى الحق في الوظيفة العمومية والحق في المواطنة الكاملة في بريطانيا ،وتم استعمال العنف أحيانا للدفاع عن المطالب (حرق مؤسسات ترمز للتفوق الذكوري...) كما حاولت بعض تيارات الحركة ربط الصراع النسائي بالصراع الاجتماعي والطبقي والسياسي عبر محاولة إقناع النقابات والحركة العمالية لتبني قضية المرأة .واهتمت النساء الاشتراكيات الطوباويات بالقضية النسائية (فلورا تريستان)، كما ظهرت الكتابات لمفكرين حول المساواة والمطالب المدنية للنساء. وفي العشرينات انتشر الاهتمام بالحق في الشغل والمساواة في الأجر...

×الموجة الثانية :(1968–1990): تملك الجسد والنضال من أجل الحق في الإجهاض و«الحريات الجنسية»:

تشكلت منذ الستينيات بعد سنوات الرخاء 1945–1975 والتحول الاقتصادي والاجتماعي لوضع النسائي بحصول الكثيرات منهن على الاستقلالية المادية والتوجه نحو تحديد النسل والتخطيط العائلي الإرادي.

العمل على مناهضة القوانين التي تعيق استعمال وسائل منع الحمل والمطالبة بالحق في الإجهاض

العلني ، الاستمرار في النضال من أجل التحرر الجنسي (المرأة المالكة لجسدها) (إليزابيث بادنتر وسيمون دو بوفوار الوجودية الملتزمة وكتابها «الجنس الآخر» «الشخص لا يولد امرأة ، إنه يصبح كذلك»ON NE NAIT PAS FEMME ON LE DEVIENT، وانتشار الميول المساواتية LES EGALITAIRES ووضع عدة قوانين لصالح النساء ،كما برزت نضالات النساء في حركات التحرر الوطني السياسية والمسلحة.كما ظهرت عدة اتجاهات نسائية في بلدان الغرب الرأسمالي منها :

–نساء الحق في الاختلاف : LES DIFFEREN– TIALISTES هن مع الكوطا والدعوة للمساواة والتميز النسائي.

–النسائية الأصيلةLES ESSENTIALISTES

– = العودة إلى الطبيعة ، المساواة مع الحفاظ على الأصالة النسائية.

– المعتنقين لمبدأ الكونية–LES UNIVERSA LISTES، JUDITH BUTLER (جوديت باتلر مثلا) يرفضون الكوطا لأنها في نظرهم تحط من قيمة النساء هذا الموقف عرف تغيرات...

–النسوية البيئية L'ECOFÉMINISTE

النسوية السواء BLACK FEMINISM في الو.م.أ ...

ونتج عن طرح قضية المرأة المصادقة على اتفاقية اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو )في دجنبر 1979.

×الموجة الثالثة: (1990–2010) تميزت هذه المرحلة ببعض المميزات منها انفجار التيارات النسائية:

– بداية الحرب لمحاولة تفكيك وتجريم ودفن الفكر الاشتراكي على جميع المستويات بما فيها محاولة هدم الأسس النظرية للفكر الماركسي.

– محطات عالمية حقوقية (المؤتمر العالمي لحقوق الانسان 1993 –مؤتمر بيكين 1995 )

– ظهور منهج التقاطعية كتوجه سياسي –l'in tersexionalité–الكوير queer –الهويات الجنسية

المنفلتة وانتشار نظرية «النوع الاجتماعي» ورفض أطروحة مركزية الصراع الطبقي في تحليل تناقضات المجتمع...

– في المقابل بدايات رفض القيادة البورجوازية للحركة النسائية (رفض النسوية الليبرالية باعتبارها نسوية أقليات انتهازية)

– بروز تعدد كبير في الحركة النسائية

–بروز النسوية الإسلامية ...

×الموجة الرابعة :(----2010) تميزت بالمزيد من تفتيت الحركة النسائية والارتكاز على شعارات ظرفية:

– موجة البوح و التشهير mee too في الولايات المتحدة الأمريكية منذ 2017و–BALAN CE TON PORC» « في فرنسا ورواج ثقافة الإدانة والتشهير والبوح (CULTURE DE LA DENONTIATION) = حرية الجسد ورفض العنف والتحرش .

– النسوية ضد الرأسمالية = نسوية 99 % منذ 2018 ، المسيرة النسائية والإضراب العام.

–حركة العري للاحتجاج ( femen )

–ظهور تنظيمات تقوم على «النوع الاجتماعي « في وسائط التواصل الاجتماعي خصوصا.

**• التقسيم السياسي:**

× النسائية الليبرالية: الحقوق الفردية والمواطنة الكاملة والمساواة والتمييز الإيجابي والكوطا ، التمكين للنساء في مؤسسات الدولة والشركات .

× النسائية الماركسية: الصراع الطبقي والنضال من أجل القضاء على النظام الرأسمالي وتغيير النظام الاقتصادي والسياسي والثقافي السائد عالميا والقضاء على جميع أشكال الاستغلال والاضطهاد بما فيه الجنسي والنضال ضد الإمبريالية والصهيونية ودعم حركات التحرر الوطني وحقوق الشعوب وفضح جرائم الرأسمال ضد الإنسانية (التسليع – الخوصصة – التسلح والحروب – تدمير الحياة والبيئة – المجاعة والعطش – الهجرة – الديكتاتوريات ...) والدفاع عن الحاجات الحقيقية للنساء العاملات والكادحات في العالم للتحرر الحقيقي.

ربط تحرر الجنسانية بالنضال ضد تسليع الجسد كذلك وبالقضاء على الرأسمالية وجدلية التحرر «تحرر المرأة رهين بتحرر المجتمع، وتحرر المجتمع رهين بتحرر المرأة»

×النسائية «الجذرية» : ترى البطرياركا كفعول في كل مكان وتعتبر أن هناك تحالف بين البطرياركا والنظام الرأسمالي لجعل النساء في حالة تبعية دائمة للذكور .

ظهور أطروحات متطرفة فيها : اعتبار أن الصراع هو ضد نمط الأسرة «التقليدي» ( رجل + امرأة +أطفال) واعتبار النساء اللواتي يؤمنون ب (الزواج والأطفال والاستقرار في أسرة ) هو رجعية وعمالة hetero– colabo مع الهيمنة الذكورية وهو عمل تدجين للمرأة domestication.

×نسائيات ما بعد الحداثة : ما يسمى ب french féminisme ومشتقاتها التي تأخذ من المناهج التفكيكية وما بعد البنيوية ( دريدا –فوكو –دولوز ...)

×النسائية الأصولية/الإسلامية: لم تحض لحد الآن بالدراسة الملموسة السياسية للفرز في أفكارها وأطروحاتها بين المجتهدين من أجل المساواة ومرددي الفقه التقليدي.

• التقسيم من منطلق المشروع المجتمعي الشيوعي والمنهج الماركسي اللينيني في تحليل التناقضات الطبقية :

ولهذا يمكن تقسيم الحركة النسائية كذلك إلى 4 تيارات رئيسية :

• التيارات اليمينية/الليبرالية

• التيارات الإصلاحية من داخل الرأسمالية

• التيارات الجذرية المناهضة للرأسمالية بدون بديل اشتراكي وشيوعي واضح = حركة 99%،

• التيار الماركسي اللينيني

إذا كانت التيارات الأولى معروفة بمطالبها من أجل المساواة والحقوق المدنية و السياسية ،وتبني منتوج المدارس السوسيولوجية البورجوازية ،فإن بعضها همه هو تسلق النساء البورجوازيات في مواقع السلطة والإدارة و المال.

سأركز على التيارات الرابعة كموجة «جديدة» مع صدور مانفستو حركة نساء 99%:

– حركة 99% (مانيفستو الحركة يتكون من 11 أطروحة ظهر سنة 2018) هذه الحركة جاءت نتيجة الفشل الذريع للنسوية الليبرالية والنيو ليبرالية والبحث عن بديل يساري لها (الأمر مرتبط بالمجتمع الأمريكي). وهي نتيجة الحركة النضالية ضد الرأسمالية خصوصا منذ 2008 (مسيرات وول ستريت في نيويورك) في الو.م.أ ثم كان لها صدى في الغرب الرأسمالي.

– هذه الحركة جمعت بعض محاور نضال الحركة التقدمية وجعلت منها مانيفستو النضال النسائي .

– هذه الحركة تعتمد في الغالب على المنهجية التقاطعية مع بعض الميولات التقدمية وبعض الاجتهادات وتؤثر فيها بعض الاتجاهات التروتسكية والسوسيال ديمقراط وتعتبر المنهج الماركسي اللينيني «كلاسيكيا».

– هذه الحركة لا تقوم على(ترفض) تحليل التناقضات (ديالكتيك التناقضات) وترتيبها بشكل دقيق (التناقض الأساسي والتناقض الرئيسي والتناقضات الثانوية)، ويعيد بعضها النظر في مفهوم الطبقة ومفهوم العمل وفائض القيمة الماركسي، وتعتبر أن الجبهة النضالية الميدانية لمختلف الهويات هي الكفيلة ببلورة المجتمع البديل عبر التجربة والممارسة.

×ملاحظات نقدية:

– ترتيب التناقضات/عدم الاقتناع بالدور الأساسي في الصراع للطبقة العاملة المنتجة وتعتبرها في أحسن الأحوال مجرد فاعل في الصراع إلى جانب فاعلين آخرين متقاطعين هم النساء والهويات المضطهدة مما يبعدها عن المنهج الماركسي في التحليل والتوجه السياسي.

– تجعل حقل «إعادة الإنتاج» يحظى بالأولوية وتعتبره مجال التناقض الرئيسي وليس مجال الإنتاج.

– اعتبار أن هناك تحالف بين الهيمنة الذكورية والرأسمال (كلمة تحالف ) مما يدفعها في اختيارات استراتيجية خاطئة حيث التناقض هو مع الرأسمال ومع الذكورية في نفس المستوى من ترتيب التناقضات كما تخلط بين السبب والنتيجة.

– لا تقترح قوة سياسية لقيادة التشبيك مما يجعلها تسقط في الشعبوية اليسارية وتجعل الرأسمال المالي يستطيع التأثير في هذه الحركات بتوفير هوامش الاستفادة لرموزها من التموقع عبر الاعتراف الأكاديمي والإعلامي ببعض مطالبها وإعادة إدماج بعض أطرها في تدوير المخططات النسائية الرأسمالية عبر «المجتمع المدني».

**• التيار الماركسي اللينيني :**

– إن الماركسية ترى بأن الصراع في المجتمع هو أفقي بين الطبقة البورجوازية التبعية الحاكمة وهو الصراع الرئيسي في المجتمع وهو يقسم النساء والرجال إلى طبقة مستغلة (بفتح الغين) وطبقة مستغلة (بكسر الغين)؛

– إن الصراع ضد الهيمنة الذكورية /التمييز على أساس الجنس/تقسيم العمل على أساس الجنس هو صراع عمودي لكن هذا الصراع هو نتيجة لطبيعة المجتمع الطبقي والهيمنة البورجوازية التبعية على الحكم ولهذا فهو تابع لها ، ومن هنا يطرح الماركسيون أن لا تحرر حقيقي للنساء في المجتمع الرأسمالي ،»فلا تحرر للنساء بدون تحرر المجتمع «،لكن ودرءا للذرائع والتحريفات التي يمكن أن تجعل عملية تحرر المرأة تؤجل إلى ما بعد الحسم الطبقي للسلطة، فإن الشيوعيات والشيوعيين في كل الأزمنة طرحوا الشعار التالي «لا تحرر للمرأة إلا في إطار الشيوعية ولا شيوعية بدون تحرر المرأة « ولهذا فقد كانت التجربة النسائية في الاتحاد السوفياتي في المرحلة الثورية قبل وبعد 1917 قد قدمت للنساء أفكارا وقوانين تحررية غير مسبوقة، حيث لم تكتف بالحق في الانتخاب بل تم تشريع الحق في الإجهاض وتمت عملية سياسية لتحرير المرأة من العمل المنزلي أو ما يسميه لينين بالعبودية المنزلية وإقرار المساواة على جميع المستويات الاقتصادية و الاجتماعية... واحترام الجنس المختلف وغيرها من المكتسبات.

إن بعض مظاهر التراجع الذي حصل للمرأة في المجتمع السوفياتي وباقي تجارب الاشتراكيات المطبقة هو نتيجة ادعاء بداية تحقيق الاشتراكية والابتعاد التدريجي عن اللينينية ، كما أن هناك عوامل موضوعية اقتصادية وديمغرافية مادية ضاغطة (حداثة الاشتراكية في بلد متخلف اقتصاديا –الحاجة إلى بناء اقتصاد صناعي حديث (رأسمالية الدولة) للحاق بالغرب الرأسمالي والحاجة إلى نمو ديمغرافي سريع (الحد من الحق في الإجهاض – تشجيع الزواج والنسل – تقييد الطلاق – عدم القدرة على الاستمرار في تحمل الدولة لكل أعباء الأسرة والإعالة المؤسساتية كما في الأول وتشجيع العودة إلى الأدوار التقليدية للأسرة...) نظرا لقلة عدد السكان في الاتحاد السوفياتي بالنظر للمساحة الكبيرة ولحاجات الحرب المستمرة والمتعددة للجنود في مواجهة الحرب الرأسمالية والامبريالية لنموذج فتي وجديد وثوري لتنظيم المجتمع).

إن المشروع الماركسي اللينيني يربط تحرر المرأة بالصراع الطبقي ويعتبر أن حقل الإنتاج هو الذي يحدد التناقض الرئيسي وليس حقل إعادة الإنتاج . وأن المشروع الاشتراكي بآفاق شيوعية لا يزال المشروع البديل للرأسمالية الذي يجب أن يبنى على ما تراكم من تجارب وتطور تاريخي وليس على أنقاضها.

**3 - الحركة النسائية المغربية مكوناتها وإشكالاتها:**

– الحركة النسائية المغربية مكوناتها وإشكالاتها:

تاريخها ومكوناتها:

من 1912 إلى 1956 (مرحلة الكولونيالية المباشرة تحت مسمى الحماية)

–دور المرأة في حركة المقاومة الأولى (1914–1934) : ظل غامضا نظرا لشح الدراسات في الموضوع

–دور المرأة في الحركة الوطنية السياسية (1934 – 1956)

–دور المرأة في المقاومة الثانية وجيش التحرير (منذ 1955...)

–سنة 1947 تأسست جمعية «أخوات الصفا» التابعة لحزب الشورى والاستقلال (المطالب: تعليم الفتيات – رفع سن الزواج – إلغاء التعدد –تعديل قوانين الطلاق – السماح للنساء بولوج الوظائف ...)

–اللجنة النسائية التابعة لحزب الاستقلال منذ الأربعينات : لها دور تعبوي للحزب

×ملاحظات أولية:

–دور اجتماعي وعملي وإنتاجي في دعم حركة المقاومة

–دور تربوي وتعبوي وتحريضي في الحركة الوطنية إضافة إلى رمزية التوقيع على عريضة المطالبة بالاستقلال.

–مرجعياتها في الغالب سلفية وطنية توفيقية من 1956 على 1975:

×الإتحاد الوطني لنساء المغرب» تأسس سنة 1969:أنشأه النظام المخزني لخدمته وسط النساء (محو الأمية – التعاونيات ...– الدعاية للمواقف الرسمية وللانتخابات)

×الإتحاد التقدمي للنساء التقدميات» تأسس في 22 أبريل 1962، الهدف منه هو انخراط النساء في معارك الشعب من أجل العدالة و الحرية والديمقراطية»(المطالب: – تحقيق المساواة في العمل وتحسين ظروف عمل النساء –إرساء تشريع اجتماعي جديد وإلغاء أشكال التمييز ضد المرأة – المطالبة بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات ...) لم يعمر سوى سنة واحدة.(مرجعية تقدمية عمالية)

×»جريدة 8 مارس « صدر عددها الأول في نوفمبر 1983 – تم تأسيسها بمبادرة من نساء «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي» هدفها «إنضاج الشروط لإنشاء حركة نسائية مستقلة جماهيرية ديمقراطية وتقدمية «

–الاهتمام بالدراسات النظرية والقيام بالتحقيقات –الاهتمام بنقد مدونة الأحوال الشخصية والأوضاع القانونية للنساء – كانت توزع بشكل مهم– كان الهدف : «من الجريدة إلى الحركة النسائية»، انتهت إلى تأسيس «اتحاد العمل النسائي» سنة 1987 – كانت تضمن رأيين : رأي يرى استقلالية تامة للحركة عن الأحزاب السياسية (بما فيها اليسارية المناضلة) للتمكن من عدم تعويم قضايا النساء ضمن النضال من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان، كما حدث إبان الحركة الوطنية ، ورأي يرى بأن الحركة النسائية والنضال النسائي يجب أن تكون في صلب النضال العام الذي يعاني منه المجتمع المغربي كافة وأن يتمفصل معه.

**مرحلة بناء الأدوات التنظيمية من منتصف الثمانينات إلى بداية القرن 21 :**

– سياقات دولية مثل:–العشرية الأولى للأمم المتحدة للنهوض بحقوق النساء (1985–1975) – المؤتمر الدولي بنيروبي –1975اتفاقية سيداو سنة 1979

– تحولات مجتمعية للمجتمع المغربي: – ارتفاع عدد سكان المغرب – ارتفاع نسبة التمدين إلى أزيد من 60% – ارتفاع معدل سن الزواج – ارتفاع نسبة النساء اللواتي يمارسن عملا إلى 40% من موظفي الدولة – ارتفاع نسبة الأسر التي تعيلها المرأة – تراجع معدل عدد الأطفال من 7 إلى 3 أطفال في الاسرة–بروز نخب نسائية مسيسة ومتعلمة تنتقد أوضاع المرأة –...

– سنة 1985 «الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب»: الريادة لنساء حزب التقدم والاشتراكية

—سنة 1987 «اتحاد العمل النسائي» : الريادة فيه لمناضلات منظمة العمل الديمقراطي الشعبي

–سنة 1992 تأسست الجمعية المغربية للنساء التقدميات سنة 1992 .

1992– «الجمعية المغربية لحقوق النساء» : تأسست سنة 1992 الريادة لصحفيات ونساء «مستقلات»

1993– : «الرابطة الديمقراطية لحقوق النساء» : تغير اسمها الى فيدرالية رابطة حقوق النساء

– لقد لعب الإتحاد الوطني لطلبة المغرب والحركة الطلابية التقدمية دورا مهما في إبراز قضية المرأة

–انطلاقا من التسعينات تواتر تأسيس التنظيمات النسائية وطنيا ومحليا / تأسيس لجان وأندية المرأة المستقلة او التابعة لجمعيات ثقافية وتربوية تقدمية في الغالب كما تأسست العديد من الشبكات مثل ربيع الكرامة وأناروزا ...

–سنة 1995 تم إحصاء 32 تنظيما وطنيا

–سنة 2004 تم تقدير عدد الجمعيات المحسوبة على قضايا المرأة ب 100 تنظيم

– تأسست «الجبهة المغربية لحقوق النساء» كائتلاف من أجل حقوق المرأة سنة 2001 .

–حركة 20 فبراير: طرحت مبدأ المساواة ...وشاركت قيادات نسائية تقدمية شابة في القيادة...

–وقد كان للجمعية المغربية لحقوق الإنسان دور بارز في الإشعاع لحقوق النساء وشكلت فروعها ولجان المرأة ملاذا للنساء من أجل حقوقهن ولعبت فروعها دورا مهما في حركة 20 فبراير.

–كما لعبت العديد من الإطارات الأخرى دورا مهما في تخليد ذكرى 8 مارس مثل التوجهات النقابية الديمقراطية التقدمية والجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين...

## 4 - عناصر في التجذر الجماهيري:

لعبت الحركة الماركسية اللينينية والنهج الديمقراطي العمالي دورا رائدا في تجدير الوعي بالقضية النسائية كقضية في صلب الصراع الطبقي في المجتمع رغم القمع والحصار ضد الاستغلال وكافة أشكال الاضطهاد ، وسمحت سيرورات النضال في المغرب من استخلاص الدروس من تجارب النضال ومتطلباته في كل مرحلة ومن عناصر التجذر الجماهيري للفكر التقدمي وسط النساء:

• طرح رؤية واضحة للصراع من أجل بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين ومن أجل تعزيز قوة حضور النساء في هذا المشروع وإبراز قضايا ومطالب النساء العاملات والكادحات خصوصا والنضال من أجل المطالب الديمقراطية والاستراتيجية للنساء المتمفصلة مع النضال ضد الرأسمالية ومن أجل الاشتراكية.

• دعم نضالات وحراكات النساء العاملات والكادحات في كل مكان وزمان من أجل المساواة والكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية.

• التشبيك والجبهات لتوحيد النساء التقدميات ضد التبعية والبنية المخزنية للدولة وضد التمييز والقوانين والثقافة الرجعية السائدة وضد النظام الرأسمالي والإمبريالية والصهيونية والاستعمار.

• توجيه الخطاب السياسي للحركة النسائية ضد بنيات الاستغلال والاضطهاد والتركيز على مبدأ المساواة وفق حاجات وتطور المجتمع المغربي.

# الواقع السياسي الراهن ومهام اليسار

لا يمكن لأي متتبع موضوعي للواقع السياسي الراهن في المغرب في أبعاده المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلا أن يخرج بخلاصة أساسية، وهي أن البلاد تغرق في دوامة أزمة شاملة وخطيرة يعمقها النظام المخزني بتنفيذه للسياسات النيوليبرالية المتوحشة المملاة عليه من طرف المؤسسات المالية الامبريالية مما يجعل مستقبل البلاد يتجه نحو المجهول.

وفي مواجهة انعكاسات هذه الأزمة يتصاعد النضال العمالي والشعبي في ظل تشتت وضعف القوى المناضلة وضمنها قوى اليسار المفروض فيها قيادة هذا النضال.

إن المسؤولية التاريخية والسياسية أمام شعبنا تفرض على قوى التغيير أن تنتفض على واقعها وأن تنخرط في معركة التغيير بروح وحدوية وبأفق واضح وهو تحقيق التحرر الوطني والديمقراطية.

جمال براجع

## 1 - أزمة بنيوية عميقة وشاملة تكتوي بنارها الطبقة العاملة والجماهير الشعبية:

يعيش المغرب في ظل أزمة خطيرة وشاملة، وهي ليست ظرفية كما يتم الترويج لذلك من طرف النظام وأبواقه، بل هي أزمة بنيوية مرتبطة بالطبيعة التبعية للرأسمالية السائدة بالمغرب، تعمقها الطبيعة الاستبدادية للنظام السياسي المخزني السائد ببلادنا: الممثل والخادم الأمين لمصالح الكتلة الطبقية السائدة والرأسمال الامبريالي وخصوصا الفرنسي. وتتعمق هذه الأزمة يوما بعد يوم بسبب تأثيرات أزمات الرأسمالية واضطرابات الأسواق الدولية بسبب حرب أكرانيا والحرب الامبريالية الصهيونية على الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى تداعيات الجفاف وزلزال الجنوب...

فنحن إذن أمام أزمة حادة وخانقة، لن يستطيع النظام بسياساته الطبقية معالجتها، بل سيزيد في تعميقها بسياساته النيوليبرالية المتوحشة ذات الإجراءات التقشفية القاسية، المملاة من طرف المؤسسات المالية الامبريالية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والمستهدفة ضرب ما تبقى من الخدمات الاجتماعية العمومية عبر تسليعها وتفويتها للقطاع الخاص وإلغاء صندوق المقاصة وفرض التوظيف بالعقدة وإطلاق يد الرأسماليين الاحتكاريين للاستحواذ على كافة الأنشطة الاقتصادية والخدمات العمومية كالتعليم والصحة وأراضي الجموع...

ولا تظهر أية مؤشرات واقعية لقدرة النظام على التخفيف من هذه الأزمة، فالركود الاقتصادي متواصل حيث نسبة النمو المحتملة لن تتجاوز حسب أكثر المتفائلين 2 في المائة. ونسبة التضخم مستمرة مما يجعل كلفة المعيشة تزداد ارتفاعا بالنسبة للفئات الفقيرة والوسطى. هذا بالإضافة إلى تسارع التبعية واقتصاد الريع والاحتكار والمضاربات والفساد والرشوة وغيرها، مما يعني أن الفقر والبطالة والهشاشة سيواصلان التصاعد، والفوارق الطبقية ستزداد تعمقا ( أقل من 10 في المائة يحتكرون أكثر من 63 في المائة من ثروات المغرب). وما الشعارات المخزنية حول الدولة الاجتماعية والتنمية والدعم المباشر سوى شعارات ديماغوجية زائفة لن تصمد أمام مأساوية الواقع الاجتماعي والاقتصادي للأغلبية الساحقة من الشعب المغربي. (الرتبة 123 في سلم التنمية البشرية عالميا).

وكعادته لا يجد النظام أمامه من حلول للأزمة على المستوى الاقتصادي سوى المزيد من المديونية، مما سيعمق التبعية وفقدان السيادة الوطنية، وعلى المستوى السياسي سوى المزيد من إغلاق الحقل السياسي والإعلامي وتكريس الحكم الفردي المطلق ودعائم الدولة البوليسية بتضخيم الأجهزة الأمنية قصد الضبط الاجتماعي والقمع السياسي للمعارضين من اعتقالات ومحاكمات وحصار للقوى المعارضة. يتم ذلك في إطار ديمقراطية شكلية تؤثثها مؤسسات شكلية وأحزاب مخزنية موالية: مؤسسات وأحزاب منبطحة فاسدة أصبحت مرتعا للفساد والمفسدين، حيث تختلط السياسة بالريع ونهب المال العام والرشوة والاتجار في المخدرات والاتجار في البشر...فاقدة لأية شرعية، وهو ما تؤكده، مرة أخرى، المقاطعة الشعبية العارمة للانتخابات البرلمانية الجزئية التي جرت مؤخرا في عدة أقاليم.

كما أن النظام لا يجد من سبيل لحماية نفسه سوى المزيد من الارتماء في أحضان الامبريالية بالانصياع لسياساتها النيوليبرالية خدمة لمصالحها، ولمواقفها من القضايا الدولية والاستمرار في سياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني ضدا على إرادة الشعب المغربي ورغم حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي التي يمارسها هذا الكيان في حق الشعب الفلسطيني.

إن هذه الأزمة البنيوية الشاملة وما يرافقها من هجوم رأسمالي مخزني على مكتسبات الشعب المغربي وعلى الحريات العامة يجعل من الأوضاع الاجتماعية أكثر احتقانا وقابلة للانفجار في أية لحظة.

## 2 - مقاومة شعبية متواصلة في وجه الهجوم الرأسمالي المخزني:

في ظل هذه الأزمة يشتد الصراع بين قطبي التناقض الرئيسي: بين الكتلة الطبقية السائدة ونظامها المخزني والامبريالية من جهة، والطبقة العاملة وحلفاؤها من الطبقات الشعبية من جهة أخرى، وهو يشمل كافة المناطق والقطاعات. وتتفاوت حدته من فترة إلى أخرى، ومن منطقة لأخرى ومجال إلى آخر. ويتجلى هذا الصراع حاليا في قطاع التعليم الذي شهد منذ مطلع الموسم الدراسي حراكا قويا غير مسبوق ضد محاولة النظام تمرير قانون أساسي طبقي مجحم، وحراكات ونضالات شعبية خصوصا في المناطق المهمشة من أجل الحق في الأرض والماء والخدمات العمومية...ومن أبرزها حاليا حراك فكيك ضد خوصصة قطاع الماء التي تندرج في إطار المخطط الرأسمالي الهادف إلى تفويت قطاع الماء عبر شركات الجهوية لتدبير الماء والكهرباء والتطهير السائل، ونضالات ضحايا الزلزال من أجل الحق في الاستفادة من التعويضات والدعم والإيواء والخدمات الاجتماعية وإعادة الإعمار، وضد سياسة الإهمال والتماطل والارتجال...دون نسيان النضالات العمالية في مختلف المناطق والقطاعات ومن أجل الحقوق والدفاع عن المكتسبات كنضالات عمال/ات سيكوميك بمكناس -أكثر من سنتين من النضال ضد الطرد وإغلاق الشركة/ المتابعة القضائية في حق مناضلات/ين- عمال كوباك جودة والعمال الزراعيين بسوس والغرب وبركان ... وطلبة الطب والمعطلين ...

- ومن نقط ضعف هذه الحراكات والنضالات الشعبية هي كونها مشتتة، وهي في الغالب عفوية دفاعية تأتي كرد فعل على تردي أوضاع الجماهير أو للتصدي للإجراءات التعسفية للدولة أو للمطالبة بحقوق اقتصادية أو اجتماعية أو نقابية... وتفتقد للقيادة والتوجيه السياسي مما يجعلها قابلة للاختراق والإجهاض في ظل اختلال موازين القوى لصالح النظام والكتلة الطبقية السائد كما حدث للحراكات السابقة في الريف وجرادة وزاكورة وغيرها، وفي ظل غياب جبهة سياسية شعبية قادرة على تغيير تلك الموازين لصالح التحرر الوطني والتغيير الديمقراطي الحقيقي، وفي ظل أزمة اليسار الذي من المفروض أن يكون دينامو وقائد هذه الجبهة.

## 3 - اليسار ومهام التغيير:

إن التحليل الملموس لواقع الصراع الطبقي في المغرب يؤكد بوضوح أن العائق الرئيسي أمام تحرر وتقدم شعبنا هو النظام المخزني والكتلة الطبقية السائدة المرتبطة بنيويا برأسمالية المركز الامبريالي. مما يفرض ضرورة حل التناقض بين هذه الكتلة الطبقية ونظامها السياسي من جهة والطبقة العاملة ومجموع الطبقات الشعبية من جهة أخرى. وحل هذا التناقض يتم عبر سيرورة سياسية تاريخية تندمج فيها الطبقة العاملة المنظمة سياسيا في حزبها السياسي المستقل مع الطبقات الشعبية وتعبيراتها السياسية في إطار الجبهة الشعبية الواسعة/ جبهة الطبقات الشعبية.

ويلعب اليسار، سواء الثوري أو الديمقراطي،الدورالأساسي في سيرورة حل هذا التناقض إذا تحمل مسؤوليته التاريخية والسياسية في تأطير الطبقة العاملة والجماهير الشعبية في خوض الصراع الطبقي بمضمونه التحرري والديمقراطي.

لكن واقع اليسار اليوم المتسم على العموم بالضعف والتشتت والانقسام والصراعات البينية والعزلة عن الجماهير لا يؤهله للقيام بهذا الدور مما يفرض العمل الجدي الفردي والجماعي لتجاوز هذا الوضع. وتجربة «الجبهة الاجتماعية المغربية»، التي هي مكسب للشعب المغربي ولليسار، والتي عقدت عليها آمال كبيرة لتقوية النضال الوحدوي بين القوى اليسارية والديمقراطية ومواجهة الهجوم الرأسمالي المخزني على مكتسبات الشعب المغربي، تبين أن اليسار بصفة عامة لا زال يعيد إنتاج أزمته، وأنه يعاني من خصاص كبير في إرادة النضال الوحدوي مما يفوت على الطبقة العاملة والجماهير الشعبية الفرص للتراكم النضالي في معركة التحرر الوطني والديمقراطية.

وأولى خطوات قوى اليسار لتجاوز هذا الوضع هي:

- الوعي بالدور التاريخي والطبقي لليسار ورد الاعتبار له كقوة فكرية وسياسية واجتماعية فاعلة في المشهد السياسي ووسط الجماهير، وتحظى بثقتها من خلال الانخراط في نضالاتها وتمثيلها وتأطيرها والدفاع عن مصالحها الآنية والاستراتيجية.

-رد الاعتبار للفكر الاشتراكي والماركسي كمرجعية لليسار ونشره وسط العمال والجماهير كفكر للتحرر من الاستغلال وهيمنة الفكر البرجوازي بأشكاله المختلفة.

- تقوية وتطوير النضال الوحدوي بين قوى اليسار كضرورة تاريخية وكخيار سياسي لبناء القوة الطبقية والسياسية الضرورية لهزم العدو الطبقي وتحقيق التحرر والديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

وتحقيق الخطوات أعلاه يرتبط بفتح حوار ونقاش فكري وسياسي حقيقي بين قوى اليسار لصياغة أرضية فكرية وسياسية للنضال المشترك في أفق بناء الجبهة اليسارية الديمقراطية على قاعدة خدمة مصالح الجماهير وتحقيق مهام المرحلة في التحرر الوطني والديمقراطية، وهذه الجبهة ضرورية كنواة محركة للجبهة السياسية الشعبية الواسعة.

إن نجاح النضال الوحدوي بين قوى اليسار سيساهم بالتأكيد في دعم النضال من أجل وحدة جميع قوى التغيير المعارضة للنظام القائم والمتواجدة ميدانيا في ساحة النضال، وتوطيد العلاقات فيما بينها وتطوير الحوار فيما بينها في أفق بلورة برنامج سياسي واجتماعي واقتصادي كحد أدنى يكون الأرضية السياسية للنضال المشترك من أجل التغيير.

وتشكل «الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع»، كإطار وحدوي بين قوى التغيير المختلفة، نقطة ضوء منيرة كتجربة ناجحة لحد الآن، تبين أن النضال المشترك بين اليساريين والإسلاميين المعارضين للنظام ممكن شريطة توفر الإرادة السياسية. وهي تجربة مستلهمة من دروس حركة 20 فبراير المجيدة ومن التحديات التي تفرضها موازين القوى الحالية والمائلة بشكل كبير لصالح النظام والكتلة الطبقية السائدة.

إن من شان استلهام روح هذه التجربة الوحدوية توسيع أفق تفكيرنا السياسي الجماعي في اتجاه فتح آفاق جديدة للنضال الوحدوي بين قوى التغيير تمس قضايا التحرر الوطني والتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي ببلادنا. وما يبعث على التفاؤل هو الإشارات السياسية الإيجابية في كلمات ممثلي القوى السياسية في الجلسة الافتتاحية للمجلس الوطني للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع» والتي أكدت على أهمية تعزيز النضال الوحدوي وتوسيعه ليشمل المعارك الأخرى للشعب المغربي.

إن شعار « الهجوم الوحدوي» الذي يتبناه حزب النهج الديمقراطي العمالي تكتيك سديد يقوي ويعزز مكانته ودوره في تقوية وتوسيع النضال المشترك بين قوى التغيير. وسيتقوى هذا الدور أكثر بالتقدم في سيرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وسيرورة بناء وتقوية التنظيمات المستقلة للجماهير الشعبية وما تتيحه من إمكانيات للتجذر والالتحام بالعمال/ات والكادحين/ات وبالتالي بلترة وتقوية وتصليب الحزب.

## خلاصة عامة:

إن النضال الوحدوي بين قوى اليسار وبناء الجبهة الديمقراطية ضرورة استراتيجية في معركة التحرر الوطني والتغيير الديمقراطي الحقيقي، وشرط أساسي لبناء جبهة الطبقات الشعبية، مما يفرض على مكوناته فتح حوارات سياسية بينية وجماعية حول قضايا ومهام التغيير لبلورة البرنامج السياسي للتغيير، ويتطلب منها إطلاق مبادرات سياسية ونضالية وطنية ومحلية حول القضايا السياسية والاجتماعية والبيئية والثقافية لشعبنا مع العمل على تقوية وتوسيع وتفعيل الجبهات الميدانية القائمة كالجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع والجبهة الاجتماعية المغربية، ومواجهة الصعوبات والعراقيل التي تعترضها والتي يجب العمل على تجاوزها عبر طرح الحلول والمبادرات الوحدوية الضرورية والمناسبة.

## «الإصلاح البيداغوجي الجامعي»:

# تعميق لأزمة الجامعة المغربية العمومية

يتناول ملف العدد الإصلاح البيداغوجي الجامعي الذي تم إنزال هندسته البيداغوجية بداية الموسم الجامعي الحالي 2024-2023 ، وهو في الحقيقة حلقة من حلقات التخبط المخزني في مسلسل إصلاحات تبدأ ولا تنتهي بل وحتى أحيانا تقبر قبل تفعيلها ، والإصلاح البيداغوجي الذي دخل حيز التنفيذ لن يكون أفضل من سابقيه ، وسيكرس مزيدا من التدهور وفقدان الثقة في التعليم العالي المغربي العمومي ، ولن يتحقق ما يعلن بشأنه من أهداف ،لأن هذه الأخيرة ليست سوى خطابا ديماغوجيا يخفي المرامي الحقيقية التي ستعمق أزمة الجامعة المغربية العمومية. وما قيل بالنسبة لجانب التكوين في هذا الإصلاح ينطبق على مجال البحث العلمي الذي يستمر تهميشه رغم كونه محورا استراتيجيا في التعليم العالي ، ويجب جعله في جوهر المهام المنوطة بالجامعة .لكم الأمر غير ذلك في إصلاحات المخزن للجامعة ،الأمر الذي تؤشر عليه الميزانية الهزيلة المخصصة له وغياب تحفيز جدي للأساتذة الباحثين، وابتعاده عن استهداف تنمية حقيقية للمجتمع في كل مجالات المعرفة والثقافة والتكنولوجيا وغيرها من المجالات. ويعكس ذلك النظرة التقنوقراطية للتعليم العالي التي تركز على مهنته لتفريخ يد عاملة مؤهلة تقنيا ومشلولة فكريا.

وانطلاقا من ذلك، خصصنا للملف ثلاثة محاور، يتطرق الأول منها لتشخيص الهندسة البيداغوجية الجديدة وإبراز نقائصها ، ويطرح المحور الثاني قضية البحث العلمي في هذا الإصلاح ، أما المحور الثالث فيحاول في نظرة نقدية إبراز مظاهر الهشاشة في الإصلاح وسلبيات آليات إعداده وتنزيله وانعكاساته السلبية المحتملة على ضوء مضامينه، والتي لن تكون إلا تعميقا لأزمة الجامعة المغربية العمومية.

## الإصلاح البيداغوجي الجامعي

# نظرة تعريفية وتشخيصية للهندسة البيداغوجية والمضمون

عبد الحق الوسولي

### مقدمة

في بداية الموسم الجامعي الحالي (2023-2024) تم إنزال الهندسة البيداغوجية الجديدة في الجامعات المغربية والتي تقوم على أربع دعائم أساسية حسب ادعاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وهي: تكريس التميز الأكاديمي والعلمي، الإدماج الترابي والتنمية الشاملة، الإدماج الاقتصادي والتنافسية، والإدماج الاجتماعي والاستدامة. كما يأتي الإصلاح المزعوم حسب الوزارة الوصية كمحاولة جديدة لإخراج الجامعة من أزمتها، سواء في الشق المتعلق بعدم مواءمة التكوينات مع متطلبات سوق الشغل، أوفي الجانب المتعلق بالرسوب، حيث يتوقف 49 في المئة من طلبة سلك الإجازة عن الدراسة دون الحصول على أي شهادة. فالسؤال المطروح وبإلحاح هو: هل هذا الإصلاح المزعوم سيخرج الجامعة من أزمتها البنيوية أو بالعكس سيعمقها؟

قبل الخوض في محاولة الجواب على هذا التساؤل الجوهري فلا بد من تقديم نظرة عامة موجزة تعريفية وتشخيصية للهندسة البيداغوجية الجديدة في التعليم الجامعي كما قدمتها الوزارة الوصية.

### 1 - نظرة تعريفية وتشخيصية للهندسة البيداغوجية

من بين أبرز ما تضمنته الهندسة البيداغوجية الجديدة، الإبقاء على نظام الإجازة – الماستر – الدكتوراه (LMD)، وعلى مدد كل سلك، أي 3 سنوات لشهادة الإجازة، سنتين للماستر و3 سنوات للدكتوراه. كما تتضمن الهندسة البيداغوجية الجديدة مقتضيات تنظيمية تهم تنويع أنماط التدريس باعتماد التعلم عن بعد في بعض الوحدات، والتعلم بالتناوب، إلى جانب التعلم الحضوري، كون وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، أكد أ ن الوزارة انكبت على تطوير مضامين بيداغوجية رقمية تهم الوحدات المعرفية في مختلف الحقول، وإعداد منصات رقمية للتعليم عن بعد تشمل المواد الرقمية، ووحدات الكفايات الحياتية والذاتية، والمهارات اللغوية والثقافية، كما سيتم اعتماد ملحق للدبلوم كوثيقة مصاحبة للشهادة الجامعية توضح مسار تكوين كل طالب ومختلف الأنشطة والتدريب والشهادات الموازية لتكوينه الجامعي، بما فيها الأنشطة البيداغوجية، والعلمية، والثقافية، والفنية، والرياضية، وباقي الأنشطة الموازية.

وحسب الوزارة الوصية فإن هذا الإصلاح المزعوم قد يشمل:

– تجديد الوحدات والتكوينات: تتميز الهندسة البيداغوجية الجدية حسب الوزارة الوصية بعرض تكويني متنوع يشمل أزيد من 1000 مسار للتكوين، وهي مسارات مرتبطة بتحديات التنمية السوسيو – اقتصادية للبلاد، أغلبها تم إعدادها في إطار تنسيق وثيق مع الشركاء السوسيو اقتصاديين، والهدف منها مواكبة ما سمي بالأوراش الكبرى للمغرب. كما أنه سيتم توفير تكوينات للطلبة في سلك الإجازة من أجل تعزيز مهاراتهم اللغوية والرقمية والذاتية والحياتية، إذ سيصبح الحصول على شهادة الإجازة رهينا بالإشهاد في المستوى B1 باللغة الإنجليزية، والمستوى B2 في اللغة الفرنسية أو في لغة التدريس، بالإضافة إلى إشهاد في المهارات الرقمية. أما بخصوص سلك الماستر، فيُشترط نيل الطالب للدبلوم ببلوغ المستوى C1 في اللغة الإنجليزية، وC2 في لغة التدريس، وأن يحصل على إشهاد في المهارات الرقمية من بينها التسويق عبر الأنترنت والأمن السيبراني. أمافي سلك الدكتوراه، فمن بين بنود إصلاحه إدراج تكوينات إجبارية لاكتساب المهارات اللازمة، إضافة إلى ضرورة التكوينات الإشهادية في اللغات DALF وTOFEL.

– تعزيز تنمية المهارات المزدوجة:حسب ادعاء الوزارة سيشهد الموسم الجامعي 2023-2024 مباشرة تعزيز المهارات الرقمية لدى الطلبة، إذ سيتم تعميم وحدات الرقمنة والذكاء الاصطناعي، وكذا إدراج وحدات تكوينية في المهارات المعرفية، لاسيما عبر منصات رقمية ودروس مصورة، قصد تعزيز الكفاءات الأفقية والمهارات الذاتية.

– إحداث وحدة جديدة سميت بالوحدة المهننة، وتهدف إلى تمكين الطلبة من الانفتاح على نشاط اقتصادي معين، مثل التأمين، واللوجستيك، والخدمات المصرفية...، والرفع من فرص الإدماج المهني، وتكوين كفاءات أكثر ملاءمة لمتطلبات سوق الشغل. ولهذا الغرض، سيتم إحداث منصة رقمية لتقوية قدرات طلبة سلك الإجازة، تهدف إلى تقديم الدعم البيداغوجي لهم من خلال دروس مصممة في التخصصات، ودروس إشهادية في مجال تقوية المهارات عبر الأنترنت.

2- هل الهندسة البيداغوجية الجديدة ستخرج التعليم العالي من أزمته البنيوية أو ستعمقها؟

إن ما سمي بالهندسة البيداغوجية لم تختلف في الجوهر عن نظام LMD كونها لم ترق إلى الإجابة عن الأسباب الجوهرية التي أوصلت المنظومة إلى هذا المستوى المتدني جدا. وكما لا يخفى على أحد أن أزمة التعليم ببلادنا أزمة مزمنة منذ نهاية السبعينات سببها تعاقب سياسات تعليمية مرتجلة تفتقر إلى الاستمرارية وبعد الرؤيا ولا تضع في مركز اهتمامها الفعلي العنصر البشري، كما لا تولي الاهتمام اللازم لصيانة وتحديث الفضاء الجامعي، من بنيات تحتية وتجهيزات وتحسين ظروف إنجاز العملية التعليمية والتأطير والبحث العلمي، باعتباره محور هذه العملية في التعليم العالي.

كما هو معلوم طبق مع بداية السنة الجامعية 2004.2003 نظام جديد للدراسة والمواد والشعب، والذي جاء بإعادة الهيكلة البيداغوجية للدراسة في إطار مسالك ووحدات ومجزوءات، وتغيير برامج الدراسة في فصول، وتغيير نظام الامتحانات، والشواهد بما اصطلح عليه نظام LMD، ولا بد من الإشارة هنا أن ما سمي بالهندسة البيداغوجية لم يخرج عن هذا الإطار. إلا أن النظام الجديد القديم، تصاحبه العديد من المشاكل نذكر منها:

– عدم تحديد وظيفة الجامعة وفهم الهدف العام من التعليم الجامعي والبحث العلمي، والذي سيضعنا بالضرورة أمام إشكال عويص، وهو استحالة الإجابة على السؤال الإشكالي: أي مدرسة، أي جامعة نريد؟ وبالتالي أي مواطن أي إنسان أي مجتمع نريد؟

– انعدام الرابط بين الإصلاح البيداغوجي وخيارات استراتيجية كبرى واضحة تستجيب لطموح الشعب المغربي في التقدم والتحرر والعيش الكريم وتوفر حلولا للمشاكل الحقيقية التي تعاني منها الجامعة المغربية والشعب المغربي؛

– التركيز على المراقبة واختزال العلاقة بين الطالب والأستاذ في التنقيط وتهميش عنصر التأطير والاحتضان،

– محدودية الإمكانات البشرية والمادية المعتمدة وضعف نسبة التأطير؛

– الإجهاز على مكتسبات هامة، منها مجانية التعليم واعتماد التكوينات المؤدى عنها، والخضوع لمنطق « تكلفة التعليم» وتشجيع التعليم الخصوصي وعدم الاهتمام بالعنصر البشري من أساتذة باحثين وطلبة؛

– التسرع الذي طبع وضع وإعادة صياغة المضامين الجديدة الملقنة للطلبة، والذي أدى إلى تجديدها شكلا وانعدام انسجامها مضمونا، وعدم انفتاحها على آفاق واضحة، وغياب استجابتها لمواصفات تخرج مضبوطة مرتبطة بحاجيات معينة وأهداف استراتيجية محددة؛

– ازدواجية الأنظمة داخل نفس المؤسسة وخلق مؤسسات داخل المؤسسة؛

– المشاكل التي يطرحها نظام الأسد وسيات: التسجيل في الوحدات، وشروط الانتقال من أسدس إلى آخر، وبرمجة الوحدات مرة واحدة في السنة... تفرغ النظام الجديد القديم من محتواه.

إن كل هذه الإصلاحات البيداغوجية لم تكرس سوى مزيدا من التدهور وفقدان الثقة في نظام تعليمنا العالي العمومي، فعلى مستوى الأهداف والمحتوى وعلى مستوى الوسائل، لم يتحقق ما كان متوقعا، وبذلك يكون ساهم في تعميق أزمة الجامعة المغربية وعلاقاتها بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وبشكل أدق لعبت دورا مركزيا في ضرب نوعية التعليم العالي وجودته والتضييق على امتداداته وتخريبه عن وعي.

إن المهام الأساسية الكبرى المطروحة اليوم هي إيقاف مسار هذا الإصلاح واعتماد إصلاح جذري حقيقي وعقلاني يتبنى منظورا شموليا تساهم فيه كل مكونات الجامعة المغربية، ويضع المقتضيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجغرافية والتحديات الممكنة والمحتملة ضمن أولويات النهوض بالتعليم العالي والبحث العلمي وتطويرهما.

# البحث العلمي والإصلاح الجامعي أي آليات لأي أهداف؟

تعتبر الجامعة قبل كل شيء فضاء للتفكير الحر المبدع والخلاق، ولا تنحصر وظيفتها في التحصيل العلمي فقط، بل هي فضاء واسع للنقاش والجدل وإنتاج الأفكار والتنظير للمجتمع، وإبداء الرأي في المشروع المجتمعي الذي نريد، مجتمع الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، مجتمع ديمقراطي خال من استغلال الإنسان لأخيه الإنسان وبعيدا عن التعصب العقائدي، الطائفي والعرقي، دون أن ننسى دور البحث العلمي في شتى الميادين وكونه قاطرة للتنمية.

عز الدين بعلال

إن السياسة التعليمية المتبعة ببلادنا ومنذ نهاية السبعينات تقريبا هي سياسة طبقية بامتياز. فهناك مدرسة للكتلة الطبقية السائدة والتي تهدف إلى إعادة إنتاج النخب القادرة على التفكير والمحافظة على امتيازاتها الطبقية، وهذا بالطبع متاح فقط لأبناء الأغنياء (المدرسة الأمريكية، مدارس البعثات وبعض التعليم الخاص الباهظ الثمن لأبناء الطبقة المتوسطة) علما أن هذه الفئة لا تتجاوز عشرة بالمئة، بالمقابل مدرسة عمومية لأبناء عموم الشعب والتي كانت على الأقل حتى حدود السبعينات وسيلة للترقي الاجتماعي، لكن ومنذ نهاية السبعينات استطاع النظام أن يطبق سياسته الطبقية وأصبح الهدف من التعليم العمومي هو محاصرة العقلانية والفكر التحرري والنقدي، وبالمقابل شل العقل عن التفكير وفي نهاية المطاف الهدف الرئيسي هو إعداد يد عاملة مؤهلة تكون في خدمة الكتلة الطبقية السائدة والشركات المتعددة الجنسيات وبأجور متدنية.

إن مظاهر تردي قطاع التعليم ببلادنا ليست جديدة، فهذا القطاع تعرض لمحاولات «إصلاح» متكررة لم تخرجه أبدا من أزمته البنيوية ولا تفعل تلك المحاولات، كل مرة، سوى أنها تفاقم وتعمق مظاهر الأزمة. ونستشف من هنا أن مشكلة منظومتنا التعليمية تتجلى في غياب إرادة سياسية ناجعة لإصلاح التعليم العالي وسن سياسة للبحث العلمي تكون في خدمة الشعب، هذه الحقيقة أثبت الواقع صحتها، خاصة مع فشل كل محاولات «الإصلاح» المتعاقبة. كما يجب الاقتناع بأن أي إصلاح يستبعد تطبيق الديمقراطية الحقيقية في كل مراحل العملية التعليمية وعلى مدار المعيش اليومي داخل المؤسسات التعليمية سيؤول للفشل. فالديمقراطية تعني إقرار مواطنة حقيقية والتي تعني بدورها منح الحقوق الأساسية لكل المواطنين دون تمييز، والحق في تعليم جيد عصري يساير التطور العلمي في شتى المجالات المعرفية هو أحد هذه الحقوق الأساسية والتي تعتبر شاملة وغير مجزأة. والحال أن واقع تعليمنا ما زال بعيدا عن تحقيق المساواة والعدالة في جميع أسلاك التعليم، سواء تعلق الأمر بالبنيات التحتية او بالبرامج التعليمية، بل وحتى بلغة التدريس.

وتتجلى اليوم عواقب هذه السياسات اللاشعبية المرتجلة التي لا تولي الاهتمام اللازم لتحسين ظروف إنجاز العملية التعليمية والتأطير والبحث العلمي باعتباره محور هذه العملية في التعليم العالي، في:

- الإجهاز على صيغة «القطاع العمومي» للتعليم، وذلك بالتحفيز على خلق « مسالك مربحة اقتصاديا» وخوصصتها تدريجيا لتبقى حكرا على نخبة معينة داخل المجتمع ضربا لمبدأ تكافئ الفرص، خصوصا بعد تمرير قانون الإطار الذي يضرب في العمق مجانية التعليم؛
- تطبيق عدد من الإصلاحات البيداغوجية التي تسير في اتجاه "تشديد شروط الولوج إلى الماستر والدكتوراه" وتقتصر أساسا على الجانب التقني وعدم ربطه بأوراش كبرى لإصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية تصب في اتجاه الإجابة على إشكالات التخلف التي يعاني منها الشعب المغربي؛
- الاتجاه نحو تخلي الدولة عن دورها في مجال التعليم وفتح هذا القطاع الوطني الإستراتيجي على الاستثمار لفائدة الرأسمال الأجنبي والمحلي تمهيدا لتسليعه وتبضيعه، وتغيير مصادر تمويل الجامعة، وكذا شروط توظيف أطر التعليم العالي بالاعتماد التدريجي على «المتعاقد» و «المستخدم»؛

**يعتبر البحث العلمي إحدى أبرز المهام الرئيسية للأساتذة الباحثين وهو نتاج ما يبذلونه من جهود علمية نظرية وتطبيقية، ويفرض إمكانات تقنية وتمويلية كبرى بالنظر إلى النمو الهائل الذي تشهده المعارف العلمية والتقنية في العالم المعاصر، غير أنه في بلادنا ما يزال يحظى بمرتبة دونية، وحجم الاستثمارات في مجالاته مثيرة للإحباط..**

- غياب الدمقرطة الفعلية في تسيير وتدبير مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وتغليب منطق التعيين والقرارات الفوقية، وذلك بالرغم من بعض التغييرات الشكلية؛
- تهميش البحث العلمي كمحور استراتيجي في التعليم العالي لتطوير وتحيين المفاهيم والمضامين، وذلك سواء من خلال الميزانية الهزيلة المخصصة له وغياب التحفيز الحقيقي بالنسبة للأساتذة الباحثين، وعدم ربط البحث العلمي بالإصلاح التربوي من جهة وربطه بالتنمية وتقدم المجتمع وتطوره في مجال التكنولوجيا، والاقتصاد، والصناعة والفلاحة... من جهة أخرى، وخير دليل على هذا التركيز على مهننة التعليم العالي والتكوين في اللغات وتكوين خريجين يكونون بمثابة يد عاملة مؤهلة تقنيا لكنها مشلولة فكريا، بأثمان بخسة تكون كجيش احتياطي خدمة للإمبريالية وخصوصا الفرنسية ولعملائها ببلدنا.
- يعتبر البحث العلمي إحدى أبرز المهام الرئيسية للأساتذة الباحثين وهو نتاج ما يبذلونه من جهود علمية نظرية وتطبيقية، ويفرض إمكانات تقنية وتمويلية كبرى بالنظر إلى النمو الهائل الذي تشهده المعارف العلمية والتقنية في العالم المعاصر، غير أنه في بلادنا ما يزال يحظى بمرتبة دونية، وحجم الاستثمارات في مجالاته مثيرة للإحباط، بالرغم من أنه القاعدة الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى هذا الصعيد ما يزال يواجه معوقات كبرى في غياب أية استراتيجية وطنية للنهوض بإمكاناته وطاقاته وتحديد أفق سياسة واضحة لما ينبغي أن يكون عليه البحث العلمي ببلادنا، وبسبب هذا تراجع دوره وتغلبت مهمة التدريس على المهام الأخرى بالنسبة للأستاذ الباحث في ظل الاختلالات التي تفرض أعباء ثقيلة على عاتقه في مجال التدريس، مما يفرض الانشغال عن البحث وقصر الجهد على العمل التدريسي الذي يستغرق طاقته وفاعليته.

استنادا لما سبق فواقع التعليم العالي والبحث العلمي، لا يمكن له أن يكون غير ما هو عليه الآن، فإنه يسير من سيئ إلى أسوأ نظرا لعدة عوامل متداخلة ومتشابكة من بينها بطبيعة الحال وضعية التعليم العمومي بشكل عام. فكما أشرنا سابقا فإن التعليم العمومي المتاح لأبناء الشعب يجب أن ينتج في أحسن الأحوال يد عاملة مؤهلة تكون في خدمة الرأسمال الطفيلي والكتلة الطبقية السائدة. إن اعتماد نظام الاجازة- الماستر- الدكتوراه قد ساهم بشكل كبير في هذا المنحى التراجعي لأنه وبكل بساطة ليس لدينا لا الإمكانيات البشرية ولا المادية لتطبيقه بشكل يتماشى مع ما هو معمول به في الدول الأخرى. أما أبناء الطبقة السائدة فلهم التعليم الجامعي الخاص والدراسة في الجامعات والمدارس الغربية وهؤلاء هم أطر المستقبل والذين سيتحكمون طبعا في السياسة والاقتصاد. ولابد من التذكير هنا بأن عدد الجامعات الخصوصية قد تكاثرت خلال هذه السنوات الأخيرة واستفادت من عدة تشجيعات من طرف الدولة وآخرها هي كليات الطب الخصوصية والمدارس العليا والمدارس الفرنسية وما يسمى بالجامعات الدولية والتي أصبحت شهادتها تعادل الشهادات الوطنية.

## إصلاحُ الوزير ميراوي البيداغوجيّ

# تعميقٌ لأزمة الجامعة المغربية العمومية

الأستاذ الحسن الهلالي

### تقديم عام:

يندرج نقاشُ إصلاح التعليم والمطالبةُ بإصلاحه ووضع سياسة تعليمية وطنية، بالضرورة، في قلب الصراع الاجتماعي العام بين مشروعَيْن متناقضَيْن: مشروع مخزني يُمعِن في تبخيس التعليم العمومي وتأزيمه وتخصيصه وتحويله إلى سلعة، ويسخّر جميع إمكانيته للإبقاء عليه أداةً إيديولوجية لتأبيد سيطرته وتبعيتِه للغرب، ومشروع ديمقراطي يرى في التعليم طريقا إلى التنوير والتحرّر والتنمية المستدامة وبناء اقتصاد وطني حرّ ومستقل.

ولا يمكن لأيّ إصلاح للتعليم أن يحقق الآمال المعقودة عليه إلّا إذا شارك فيه كلّ المعنيين بالمسألة التعليمية وفي مقدمتهم الأستاذ قطب رحى هذه العملية بدءًا بتشخيص واقع المنظومة وانتهاءً باقتراح مشاريع الحلول. غير أنّ أداتنا النقابية، التي يُفترَض فيها فرض مشاركة الأساتذة في كلّ ما يهم واقع ومستقبل التعليم العالي والبحث العلمي عبر هياكلهم التمثيلية من شعب ومجالس مؤسسات ومختبرات ومجالس التنسيق وغيرها، تعيش كغيرها من الإطارات النقابية وضعًا قلقا ينذر بمزيد من العزوف ومن الضعف والتشتّت. وهذا الوضع ليس سوى انعكاس لأزمة الممارسة السياسية وتخلي الفاعل السياسي والمدني طوعًا وطمعًا عن أدوارهما الطبيعية، واصطفاف الأحزاب والقوى السياسية المسمّاة وطنية في صف النظام المخزني، وعدم تمكّن القوى والتعبيرات اليسارية من تجاوز أزمتها وخلق إطار سياسي بديل. ولا سبيل لتجاوز هذا الوضع الحرج وضمان انخراط الأساتذة الباحثين في الشأن التعليمي وفي العمل النقابي والحفاظ بالتالي على مبرّر وجود المنظمة واستمراريتها نقابة موحدة مناضلة إلا بفتح حوار صريح واسع وديمقراطي بين مكوّناتها وقواعدها، والتحلي بالشجاعة اللازمة لتشخيص واقعنا النقابي وتقييم أدائنا النضالي بهدف اقتراح سبل تقويمه وتقويّته.

إنّ العمل النقابي الجادّ مرتبط، بالتعريف، بالعمل السياسي؛ فلا يمكن تخيّل أيّ عمل نقابي لا يستند إلى تصوّر سياسي يؤطّرُه. ولقد كانت النقابة الوطنية للتعليم العالي، كباقي النقابات التقدمية الأخرى، تُدرج نضالها ضمن مشروع مهامّ استكمال التحرّر الوطني وبناء ديمقراطية حقيقية بالمغرب؛ كما كانت تعبّر عن مساندتها لنضالات الشعوب التوّاقة إلى الحرّية والاستقلال والديمقراطية. وللتدليل على ذلك يكفي أنْ نذكّرَ بشعارات مؤتمراتها الأولى؛ حيث انعقد مؤتمرُها الأول (مارس 1979) تحت شعار «من أجل جامعة ديمقراطية شعبية»، واعتبر أنّ «رجال التعليم العالي جزءٌ لا ينفصل عن جماهير الشعب وعن اهتماماتها ومشاكلها». ونصّ قانونُها الأساسي على أنّ النقابة تهدف إلى «بلورة ثقافة وطنية تقدمية أصيلة تكون أداة للتحرير وحفظ كياننا». (ينظر: أشغال المؤتمر الوطني الأول للنقابة الوطنية للتعليم العالي، فاس 18-17 مارس 1979، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء). وعلى غرار المؤتمر الأوّل، أرجعَ المؤتمرُ الثاني (ماي 1981) المنعقد تحت شعار «من أجل إصلاح للتعليم يستجيب للمطامح الديمقراطية للشعب المغربي، ولمتطلبات التحرّر الاقتصادي والاجتماعي «الأزمة الشاملة في البلاد إلى «السياسة الليبرالية الرأسمالية المتخلّفة والتي تكرّس التبعية لمراكز النفوذ الإمبريالي»، والأسباب الحقيقية لمشاكل التعليم العالي إلى «غيّاب سياسة تعليمية وطنية شاملة منذ الستينات». ورفع المؤتمر الوطني الثالث (نونبر 1983) شعار «التعبئة من أجل تسيير ديمقراطي لمؤسسات التعليم العالي». تعْكسُ هذه الشعارات وَعْيَ أساتذة التعليم العالي بضرورة تمفصل النقابي والسياسي، وبدور التعليم والبحث العلمي الحاسم في استكمال مهامّ التحرّر وتحقيق حلم الاستقلال وبناء مجتمع الحرية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتدلّ على مدى ارتباطِهم بهموم الشعب المغربي وقضاياه المصيرية.

غير أنّ المنظّمات النقابية عمومًا ستتخلّى، منذ بدايات مسلسل التوافق بين الأحزاب التي تدّعي الوطنية والمخزن، عن هذه الشعارات وعن الربط بين النقابي والسياسي. في هذا الإطار وقّعت النقابة الوطنية للتعليم العالي في يوليوز 1994على أرضية توافقية بينها وبين وزارتي التربية الوطنية والأشغال العمومية وتكوين الأطر والتكوين المهني، تخلّت بموجبها عن المطالبة بإسهام الأستاذ في إصلاح التعليم والاكتفاء بمطلب توفير شروط الإصلاح، فساهمت بذلك في تحييد الأساتذة الباحثين، وهم نخبة المجتمع، عن قضايا الشعب المغربي وهمومه.

### ملاحظات حول اتفاق20 أكتوبر 2022

بعد مدّة من الجمود التي صاحب ظروف جائحة كوفيد 19، أعادت المعارك النضالية التي خاضتها بعض الفروع الجهوية والكثير من الفروع المحلية الحركية للنقابة الوطنية للتعليم العالي؛ فاستأنفت اللجنة الإدارية يوم الأحد 29 ماي 2022 اجتماعها بكلية العلوم بجامعة شعيب الدكالي بالجديدة، وسطّرت خطة نضالية تصاعدية تبتدئ بخوض إضراب وطني أيام 07، 08 و09 يونيو 2022، مع الإبقاء على اللجنة الإدارية مفتوحة من أجل اتخاذ الخطوات النضالية اللازمة بما فيها مقاطعة الدخول الجامعي 2023-2022. ووعيًا بجسامة المسؤولية أعطى المكتب الوطني واللجنة الإدارية للوزارة الوصية (وللحكومة كذلك) مُهَلا وفُرَصًا عديدة علّها تفي بالتزاماتها وتنفذ ما تم، منذ مدّة، الاتفاق بشأنه والمدوّن في البلاغات المشتركة. فتمّ في اجتماع 03 يوليوز تأجيل تنزيل الخطة النضالية بمبرر أنّ رئيس الحكومة والوزير المنتدب المكلف بالميزانية قد دخلا على خط ملف النقابة الوطنية للتعليم العالي، وسيتم العمل في أقرب وقت على إخراج النظام الأساسي قبل متم شهر يوليوز. غير أنّ شهر يوليوز ومعه شهر غشت انقضيا ولم يتحقق أيّ شيء. وسيمنح المكتبُ الوطني واللجنة الإدارية للوزارة الوصية فرصة أخرى ويؤجلان من جديد تنزيل هذه الخطة النضالية في اجتماع 28 غشت، وهذه المرّة بدعوى أنّ رئيس الحكومة سيقوم بدور التحكيم ويترأس في 07 شتنبر اجتماعًا بين الوزير المكلف بالميزانية ووزير التعليم العالي للحسم في التكلفة المالية وتاريخ المفعول، وأنّ المكتب الوطني سيخبر أعضاء اللجنة الإدارية بعرض الوزارة الذي سيكون موضوعا للتداول في المجموعات العامة المحلية والجهوية قصد إغنائه وتجويده قبل الحسم فيه في اجتماعي مجلس التنسيق الوطني 17 شتنبر واللجنة الإدارية يوم 18 شتنبر 2022. ولم تفِ الوزارةُ ولا الحكومة، كما العادة، بالتزاماتها.

بعد هذا المخاض سيترأّسُ رئيس الحكومة في 03 أكتوبر 2022 اجتماعًا ثنائيا بين وفد عن الحكومة ووفد عن النقابة الوطنية للتعليم العالي، فتشكلت لجنة وظيفية برئاسة الوزير المنتدب المكلف بالميزانية تضمّ وزير التعليم العالي وأعضاء من المكتب الوطني للعمل المكثف ابتداءً من يوم الجمعة 07 أكتوبر. وبعد جلسات حوار مكثفة تمت يوم الخميس 20 أكتوبر بمقرّ رئاسة الحكومة مراسيم توقيع الاتفاق بين النقابة الوطنية للتعليم العالي ووزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والوزير المنتدب المكلف بالميزانية.

لقد تضمّن هذا الاتفاق ثلاثة محاور رئيسة، «مرتبطة بتعزيز آليات الحكامة على مستوى مؤسسات التعليم العالي وذلك بمراجعة القانون 01-00 المنظم للتعليم العالي، وتحفيز الأساتذة الباحثين بالتعليم العالي وتثمين مجهوداتهم، وتفعيل مخطط تسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار»، و»إطلاق أجرأة الإصلاح البيداغوجي الشامل مع بداية الموسم الجامعي 2024-2023».

واضحٌ من بنود الاتفاق المشترك أنّ مفاوضاتِ المكتب الوطني كانت تدور حول الإصلاح الشمولي بشقوقه الثلاثة: الإصلاح البيداغوجي والنظام الأساسي والقانون المنظّم للتعليم العالي، وليس حول النظام الأساسي وحده.

الملاحظة الأولى الرئيسة أنّ المكتب الوطني كان يروّج، ولمدة طويلة، رفضَه مسعى الوزير الوصيّ على القطاع رهْنَ النظام الأساسي الجديد بالإصلاح الشمولي (ينظر: بلاغ المكتب الوطني ليوم 23 يونيو 2022)، واقتناع الوزارة أخيرًا بفصل النظام الأساسي عن الإصلاح الشمولي. والواقع أنّ الأساتذة لم يناقشوا لا في شعبهم ولا في مجالسَ المؤسسات ومجالسَ المختبرات ولا في اللجنة الإدارية القانون المنظم للتعليم العالي، ولا الإصلاح البيداغوجي منذ تنظيم تلك الوقفة الاحتجاجية اليتيمة أمام قصر الولجة في 08 فبراير 2020 للتعبير عن رفضهم لمنظور الوزارة للإصلاح وللمطالبة بتنظيم المناظرة الوطنية التي وعد بها أمزازي آنذاك ولم تُعقد لحد الآن.

لقد تمّ تغييب نقاش الإصلاح البيداغوجي والقانون المنظّم للتعليم العالي، وتمّ إلهاء الأساتذة بالنظام الأساسي وبمقدار الزيادات الهزيلة أصلا ونظام الترقي. وأعتقد أنّ هذا التغييب كان مقصودًا وذا صلة بمسلسل التأجيل والتسويف لوضع الأساتذة أمام الأمر الواقع. وقد يكون تعبيرًا ضمنيًا عن مقايضة تمت في جنح الظلام.

وتتمثلُ الملاحظة الثانية، وهي ذات صلة بالأولى، في عدم الرجوع إلى اللجنة الإدارية باعتبارها أعلى هيئة تقريرية بعد المؤتمر، وفي عدم الدعوة إلى استئناف اجتماع مجلس التنسيق الوطني المفتوح، وهو ما يكرّس البيروقراطية ويضرب مبدأ الديمقراطية في مقتل. ستكون بدون شك لهذا السلوك نتائج سلبيّة على مستقبل النقابة الوطنية للتعليم العالي وعلى مصداقية العمل النقابي.

وتتعلق الملاحظة الثالثة بالشروع في مأسسة التعاقد في التعليم العالي وترسيم رداءة التكوين وتبخيسه عبر وضع إطار قانوني في النظام الأساسي لتعاقد الباحثين والطلبة الدكاترة واستغلالهم في التأطير والتدريس لسدّ الخصاص المتزايد في الموارد البشرية، عوض دفع الدولة إلى تحمل مسؤوليتها في الإنفاق على التعليم بخلق مناصب مالية كافية، وتوفير الشروط الضرورية للطلبة الدكاترة من منحة وأحياء جامعية ومختبرات مجهّزة لإنجاز أطاركم في ظروف ملائمة.

ولقد أصدرت جلّ الشعب بمختلف تخصّصاتها وفي جميع مؤسسات التعليم العالي والمكاتب المحلية والجهوية وبعض مجالس التنسيق نداءات وتقارير وبلاغات وبيانات تنبّه إلى التراجعات الخطيرة التي يحملها تنزيل مشروع الوزير ميراوي الأحادي وتعبّر عن رفضها له وفي الآن نفسه عن استعدادها اقتراح مشاريع مسالك. غير أنها لم تقابَل إلا بإصرار الدولة عبر وزارتها الوصية على تدمير ما تبقّى من مناطق مضيئة في التعليم العالي العمومي.

يتّضح من إطلالة سريعة على مشروع ميراوي، وهو في بدايات تنزيله، أنه يحمل بوادر فشله. فهو يضرب في الصميم هوية التخصصات ويقزّم التكوينات، ويزيد من تعميق أزمة التعليم العالي المترهّل؛ ومن مظاهر ذلك حذف الكثير من المواد والوحدات الأساسية في جميع المسالك والتخصّصات، وتقليص الغلاف الزمني لوحدات أساسية أخرى عبر دمج مادتين في مادة واحدة؛ ترسيم تعليم اللغات والمهارات عن بعد تمهيدًا لجعل التعليم عن بعد في جميع الموادّ بديلا عن التعليم الحضوري بدل أن يكون تكميليًا ومساعدًا، إسناد تدريس وحدات المهارات واللغات لغير المتخصّصين المؤهلين، إلخ؛ فرض تدريس تسع (09) وحدات إجبارية، بملفها الوصفي وبغلافها الزمني وبطرق استيفائها، في سلك الدكتوراه، ولا نلمس أيّ معنى ولا أيّة فائدة لأغلب هذه الوحدات؛ وعوض تعميم المنحة على جميع الطلبة الباحثين، ابتدعت الوزارة منحة التميّز المحدّدة في سبعة ألف (7000.00) درهم في الشهر مقابل تدريس مادتين بغلاف زمني محدّد في تسعين (90) ساعة مدّعيةً دعم الطلبة الدكاترة وتشجيعهم، وهي في الواقع وسيلةٌ للتخلّص من تحمّل مسؤولية الإنفاق على التعليم العالي وحطّ من جودة التكوين، فكيف يُعقَل أن يقوم طالبٌ في السنة الأولى من الدكتوراه، لا زال متبوعًا باستيفاء تسع موادّ، بمهمة التدريس؟

### خلاصات ومقترحات:

كان من المفروض أنْ يشكّل ما أفضى إليه الحوار مع الحكومة بخصوص النظام الأساسي منطلقًا وفرصةً لتدارس النقط التالية:

– إطلاق من جديد ورش إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، وينبغي أن يُفتتَح بتقييم موضوعي وجريء لنظام LMD. ثمّ إشراك الأستاذ الباحث مشاركة فعلية في وضع فلسفة الإصلاح وتحديد غايته، وفي صياغة مضامينه وتخطيط هندسته ومساراته. إنّ الإصلاح المنشود لم ولن يتحقق ما لم يبدأ من مرحلة التعليم الأوّلي، وما لم يراع حاجات البلاد وإمكانياتها. إنّ التعليم العالي مرحلةٌ للتعمّق في التخصّص والانفتاح على العلوم المجاورة عملا بمبدأ تكامُل العلوم والمعارف وتفاعلها، وميدانٌ لنشر المعرفة والفكر النقدي وبناء شخصية الطالب. أمّا التمكن من اللغات والمهارات الذاتية والحياتية فمجالها الطبيعي أطوار التعليم الأوّلي والابتدائي والثانوي الإعدادي والتأهيلي. والمنطلق الرئيس لإصلاح التعليم وتحقيق الجودة المطلوبة هو تحمّل الدولة مسؤوليّتها في الإنفاق على التربية والتكوين والاستثمار في العنصر البشري.

– العمل على تقديم تصوّرات واقتراحات لتغيير القانون المنظم للتعليم العالي بما يضمن استقلالية الجامعة ودمقرطة تسييرها وصون كرامة الأستاذ في إطار الوظيفة العمومية، وإصلاح البحث العلمي ودعمِه وتوفير شروط ممارسته حتى تكون الجامعة فعلا قاطرة للتنمية.

– فتح نقاش صريح ومسؤول حول قضايا النقابة الوطنية للتعليم العالي التنظيمية ومراجعة قانونيها الأساسي والداخلي؛ فلا معنى للتنصيص في قانونها وفي مبادئها وبيانات مؤتمراتها على دعم القضية الفلسطينية ومعاداة الصهيونية والامبريالية ولا تستطيع حتى إصدار بيان يدين التطبيع الرسمي مع الكيان الصهيوني. ثمّ إنّ تشييب النقابة وإعداد الخلف يقتضي إرجاع المادة 10 التي حذفت في المؤتمر الحادي عشر بمباركة جميع المكونات. إنّ التدرُّعَ بغياب الخلف، لعُمري، أكبرُ كذبة في تاريخ العمل النقابي. لقد كان من الأولى مسايرة تطورات المجتمع المغربي والإنصات إلى ما يعرفه من إفرازات وتعبيرات سياسية واجتماعية جديدة، والبحث عن وسائل أخرى أنجع وأسلم ديمقراطيًا لإشراك الأستاذات والأساتذة الباحثين الشباب في تحمل المسؤولية في الهياكل المحلية والجهوية والوطنية للنقابة الوطنية للتعليم العالي حتى لا ينمحي من الذاكرة النضالية مطلب إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي.

– البدء في التنسيق مع جميع النقابات التعليمية والهيئات المدنية والحقوقية والقوى السياسية المعنية بالمسألة التعليمية وتنظيم مؤتمرات علمية ومناظرات فكرية حول المدرسة والجامعة العموميتين وأدوارهما ومهامهما يشارك فيها الباحثون والخبراء من جميع التخصصات ومن جميع الأطياف بهدف إصلاح المدرسة والتعليم العالي والبحث العلمي، ووضع سياسة تعليمية وطنية بديلة. وهذا يقتضي مبادرة المكاتب الجهوية والمحلية إلى عقد ندوات وطنية وأيام دراسية حول النقابة ومهامها وأدوارها وتاريخها، وجدلية النقابي والسياسي وأخلاقيات الأستاذ الباحث، وأسلوب الحوار وإدارة المفاوضات، إلخ. ويتعين أخيرا الاعتناء بالإعلام والتواصل وإنشاء موقع خاص بالنقابة يكون فضاء لنشر أعمال هذه اللقاءات العلمية وفضاء للنقاش الحرّ وتبادل الأفكار ووجهات النظر حول الجامعة والجامعيين.

# لقاء موسكو والخيار الفلسطيني في مواجهة حرب الإبادة

يستمر العدوان الصهيو-أمريكي على قطاع غزة والاعتداءات والاجتياحات الصهيونية اليومية لمدن ومخيمات وقرى الضفة الفلسطينية و القدس وبنفس الوقت تتواصل عملية القمع والتنكيل وكم الافواه لأبناء شعبنا في الجزء المحتل من فلسطين عام 1948.
يأخذ العدوان طابعا عسكرياً وسياسياً وإيديولوجياً واضحاً، والهدف واحد عنوانه تصفية القضية الفلسطينية والوجود الفلسطيني في فلسطين التاريخية، وهذا ما يفسر جرائم العدو وعنصريته وفاشيته واستدمائه في حرب الإبادة والتطهير العرقي وإصراره على مواصلة عدوانه حتى آخر نقطة في قطاع غزة ومحافظة رفح، وصولاً إلى محور صلاح الدين (فيلادلفيا) أي الشريط الحدودي مع جمهورية مصر العربية والبالغ طوله 14كم. حدد الكيان الصهيوني كل أهدافه بوضوح تام وهو مدرك باستحالة تحقيقها دفعة واحدة، لذلك يعمل على ذلك بالتدريج وبالتراكم.

راي مجلة الهدف

## الأهداف القريبة

احتلال قطاع غزة، واجتثاث المقاومة الفلسطينية، وفرض السيطرة الأمنية الصهيونية الكاملة عليه، وتشكيل إدارة مدنية محلية موالية للاحتلال وتابعة له وتعيين ضابطاً إسرائيلياً بمهمة المنسق للإدارة المدنية في القطاع كما هو قائم في الضفة الغربية وهي التسمية البديلة للحاكم العسكري التي كان معمولاً بها قبل اتفاق أوسلو وملحقاته الأمنية. أما في الضفة تستمر الاقتحامات والتوغلات لوأد وتصفية خلايا وكتائب المقاومة ومصادرة الأراضي وبناء وتوسيع المستوطنات ومحاولة إجراء تغييرات جدية في واقع السلطة وثم تمكينها للقيام بوظيفتها الأمنية على أكمل وجه، وفي القدس تتواصل عملية التهويد وترويع الفلسطينيين ومصادرة الأراضي والساحات وهدم البيوت بحجج ودواعي أمنية مثل عدم وجود تراخيص أو نقص في السجلات والثبوتيات. وزيادة الضغط على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948 والتنكيل بهم ومنعهم من التعبير عن تطلعاتهم الوطنية والقومية تجنبا لتكرار هبتهم لنجدة الاقصى وحي الشيخ جراح وسلوان ،التي امتدت لأكثر من مدينة فلسطينية مع معركة «سيف القدس» ، وفوق كل ذلك إزالة القلق الوجودي وتعزيز المناعة القومية وإعادة الاعتبار لقوة الردع التي تهشمت في السابع من أكتوبر في «عملية طوفان الأقصى» ، واستعادة الدور والمكانة الاستراتيجية التي تمكن الكيان الصهيوني من أداء وظيفته ومهامه الاستعمارية على أكمل وجه خدمة لحماية المصالح الإمبريالية والأمريكية .

العمل مع الإدارة الأمريكية للقيام بحرب واسعة ضد قوى المقاومة في فلسطين ولبنان والمنطقة والدول الداعمة لها وخاصة الجمهورية الاسلامية الايرانية والتي باتت حسب زعمهم قاب قوسين أو أدنى من إنتاج القنبلة النووية

الضغط على امريكا لمواصلة جهودها في توسيع عملية التطبيع مع الدول العربية واستكمال ما تم التوصل إليه على هذا الطريق مع المملكة العربية السعودية.

## الأهداف البعيدة

يعمل الصهاينة على ضم جميع أراضي الضفة الغربية والأغوار وتهجير أكبر عدد من الفلسطينيين تجنبا للوقوع في محاذير الدولة الواحدة وتفاديا للأخطار الديموغرافية المحتملة خاصة وأن عدد الفلسطينيين اليوم في فلسطين التاريخية يفوق عدد اليهود والمهوّدين، ومنع وجود أي هوية وطنية أو قومية تتعارض أو تتناقض مع هويتهم المزعومة والمصطنعة «الهوية القومية اليهودية»، وفرض على من يتبقى من الفلسطينيين أن يعيشوا كأفراد موالين لكيانهم وسياساته وقوانينه.

يعني ذلك حسب ادعائهم لا يوجد أرض للفلسطينيين لأنهم وجدوا على هذه الارض بالصدفة وبدون اي وجه حق، هذا الزعم الصهيوني يؤكد عدم قبولهم بأي تسوية سياسية تشير الى حق الفلسطينيين بالأرض أو بأي جزء منها أو الى حق الفلسطينيين بإقامة دولة مستقلة ذات سيادة أو بأي حق للاجئين بالعودة أو بأي حق في القدس. وهذا هو سر رفضهم لقرارات ما يسمى بالشرعية الدولية.

رغم كل ذلك تقف دول الغرب الإمبريالي الكبرى وعلى رأسهم أمريكا داعمة لهذا الكيان بلا حدود. أما أصدقاء فلسطين من الدول الكبرى فلا حول لها ولا قوة إلا القول والتصريح والتأكيد على الحقوق الفلسطينية المشروعة وفقا لما جاء في قرارات «الشرعية الدولية».

## الموقف الفلسطيني

بلغت التحديات والأخطار التي يواجهها الشعب الفلسطيني ذروتها، وكشف العدو الصهيوني عن مخططاته التكتيكية والاستراتيجية بكل وضوح ولم يترك خياراً للفلسطينيين إلا الموت أو الرحيل أو الاستسلام أو الخنوع.

لكن الشعب الفلسطيني اختار طريق التضحية والفداء طريق الصمود والثبات والتحدي، طريق الثورة والمقاومة طريق العزة والكرامة وطريق التحرير والعودة.

يواجه الشعب الفلسطيني اليوم في قطاع غزة حرب إبادة موصوفة وفي الضفة والقدس حرب الاقتلاع، وفي مناطق الـ 48 حرب الهوية والمواجهة لقوانين التمييز العنصري وقرارات التنكيل والقمع، وفي الشتات يتمسك الفلسطينيون بحقهم بالعودة في مواجهة أخطار ومخططات التوطين.

شعب واحد وصوت واحد ولسان حاله ما قاله الشاعر الفلسطيني محمود درويش:
«لو أنّا على حجر ذُبحنا لن نقول نعم» أي لن نستسلم ولن نركع.

وهذا ما عبر عنه الفدائيون في قطاع غزة وطوفان الأقصى وفي مدن ومخيمات وقرى الضفة الغربية وفي عملياتهم البطولية في القدس وفي حيفا ويافا وغير ذلك، وربما جميع الفصائل الفلسطينية متفقة على أولويات القضايا المطروحة وهي (وقف العدوان والانسحاب الإسرائيلي إلى ما قبل السابع من أكتوبر، وتبادل الأسرى «الكل مقابل الكل»، وتقديم الإغاثة الفورية لشعبنا في غزة، وتوفير الضمان للشروع بإعادة الإعمار، ووقف الاستيطان والاعتداء على الضفة والقدس).

قريباً سينعقد لقاء فلسطيني في موسكو بدعوى من معهد الاستشراق التابع لوزارة الخارجية الروسية، والمثير للغرابة والاندهاش هو تنحي الدول العربية المعنية بهذا الملف عن هذا المسعى.

ماذا ينتظر الفلسطينيون من لقاء موسكو المرتقب؟ هل ترتقي الفصائل الفلسطينية إلى مستوى التضحيات وعذابات الشعب المكلوم في غزة والمحاصر في الضفة والقدس والمكبل في أراضي الـ 48 والمهدد بالتوطين والحرمان في أماكن اللجوء والمنافي؟ وبغض النظر عن المستويات القيادية الحاضرة لهذا اللقاء فهي من المستوى السياسي الأول في الفصائل الفلسطينية وعن راعي اللقاء والمستوى السياسي في البلد المضيف، تريد روسيا الاتحادية اليوم تعزيز حضورها في الشرق الأوسط من البوابة الفلسطينية، لتكون حاضرة بأي ملف له علاقة بتسويات الأزمات في هذه المنطقة، وربما تكون الصين معنية بذلك ارتباطاً بخطة « الحزام – الطريق» وإعادة الاعتبار لطريق الحرير.

ولكن ماذا تريد الفصائل الفلسطينية من هذا اللقاء؟

سيرى المتتبع لهذا اللقاء ثلاثة اتجاهات وربما سيتقدم كل منها بورقة، وعلى الأقل هناك ستة فصائل فلسطينية اتفقوا على رؤية موحدة وهي الجبهة الشعبية و حركة حماس وحركة الجهاد والقيادة العامة والمبادرة والصاعقة وباقي الفصائل مطلين على هذه الورقة، فبعضهم له تحفظات مثل الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب والبعض الآخر وخاصة فتح لم تكترث بذلك، ولم تقدم أي مبادرة على هذا الصعيد.

هل سيتمسك كلٌ بمواقفه وبالتالي تكرار الفشل وزيادة الخذلان والخيبات، أم أن حرارة الدماء والأشلاء المزقة وإيقاع حرب الإبادة والتطهير العرقي وأخطار التهجير والاقتلاع والاستيطان والتهويد ستقرب المسافات وستوحد الخيارات أمام الفلسطينيين.

إن الوحدة الوطنية الفلسطينية وتحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ببرنامج سياسي واضح أساسه الصمود والثبات والمقاومة هي الضامنة الأكيدة لإفشال مخططات العدو الصهيوني، وهي الخيار الذي يمكّن الشعب الفلسطيني من تحقيق أهدافه بعيداً عن أي رهانات عبثية، وعن أية أوهام سياسية وتفاوضية ثبت بالملموس فشلها وعقمها. يجب عدم السماح للعدو بفرض معادلة كي الوعي على شعبنا ووضعه أمام خيار إما الاستسلام وإما الإبادة والدمار.

إن الواقعية السياسية أو الثورية لا يحددها الخيار السياسي وفقاً لمقتضيات «الشرعية الدولية»، إنما يحددها ميزان القوى على الأرض وفي الميدان، وإذا كانت الأرجحية في الميزان لمعسكر الأعداء فهذا يضع المجتمعين في موسكو أمام رسم خطة وبرنامج التغيير لميزان القوى عبر إنجازات تراكمية وعبر تعزيز دور المقاومة بكل أشكالها وخاصة المقاومة المسلحة، والفلسطينيون ليسوا وحدهم في مواجهة المخططات الصهيو- أمريكية في فلسطين والمنطقة فمعهم كل شعوب الأرض وأحرار العالم، ومعهم المقاومة في لبنان و اليمن والعراق ودول إقليمية داعمة ووازنة كإيران وسورية والجزائر، وعلى المستوى الدولي هناك ما يزيد عن المئة وخمسين دولة تساند الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية.

نعم الكيان الصهيوني صوّت مؤخراً على عدم الاعتراف بدولة فلسطين، وبذلك أعلن لأصحاب الخيار التفاوضي سقوط حل الدولتين. انتهى الأمر وأعلن الكيان الفاشي العنصري بأن هذه الأرض «فلسطين المحتلة» لا تتسع لهويتين وطنيتين أو قوميتين متعارضتين أو متناقضتين او متصارعتين، والشعب الفلسطيني يقول إن الأرض الفلسطينية لا تتسع إلا للفلسطينيين والأحرار المساندين لقضيتهم. أيها المجتمعون «لا تستوحشوا طريق الحق لقلة السائرين فيه».

# فلسطينيات خالدات في الذاكرة

عن مركز المعلومات الوطني الفلسطيني «وفا» بتصرف
**أسماء طوبي:**

**تزخر الذاكرة الفلسطينية بالنساء اللاتي تسلحن بالإرادة وتركن خلفهن بصمات واضحة ونجحن في تخطي العديد من الحواجز ليخلدن حضورا ودورا رياديا واضحا عبر صفحات تاريخ شعبنا الفلسطيني ومن هؤلاء نذكر ليس للحصر:**

(الجزء 2)

## سميرة عزام:

ولدت سميرة عزام ورائدة القصة القصيرة في مدينة عكا في 13 أيلول عام 1927. درست المرحلة الابتدائية في عكا والمرحلة الثانوية في تكميلية الراهبات في حيفا.

بعد تخرجها زاولت مهنة التعليم في مدرسة الروم من عام 1943 حتى 1945؛ وفي الوقت نفسه تابعت بشغف دراسة اللغة الانكليزية وآدابها بالمراسلة، حتى أجادتها إجادة تامة كتابة ومحادثة، ما شجعها على نشر سلسلة من المقالات الوجدانية، في جريدة «فلسطين» بتوقيع «فتاة الساحل».

وبعد النكبة عام 1948 انتقلت مع أسرتها إلى لبنان مع قوافل اللاجئين، وأقامت مدة في بلدة «فالوغا»، ثم استقرت في بيروت.

سافرت إلى العراق وعملت في حقل التعليم لعامين، في إحدى مدارس الإناث بمدينة الحلة، وبعدها عادت إلى بيروت. وفي عام 1952 عملت بمحطة «الشرق الأدنى» للإذاعة، القسم العربي، كمذيعة ومحررة، واستمرت في هذا العمل حتى عام 1956. وفي عام 1957 تزوجت من مواطن عراقي، ارتحلت معه إلى بغداد؛ وهناك تعاقدت مع إذاعتي بغداد والكويت؛ حيث شغلت منصب مراقبة وإعداد البرامج الأدبية بين عامي 1957- 1959.

وفي أعقاب أعمال عنف دامية اندلعت في العراق عام 1959، أبعدت مع زوجها إلى لبنان، وتعاقدت في بيروت مع مؤسسة «فرانكلين» للترجمة، وقامت بتعريب العديد من الكتب الأدبية والنقدية من اللغة الانكليزية إلى العربية. وفي عام 1963، أعلنت جمعية «أصدقاء الكتاب» في بيروت جوائز لأفضل كتاب قصصي روائي؛ فاشتركت سميرة بالمسابقة، ونالت جائزة القصة القصيرة على مجموعتها القصصية القصيرة «الساعة والإنسان».

وفي 8 آب 1967 غادرت بيروت إلى عمان، لمقابلة بعض اللاجئين الجدد، بعد عدوان حزيران. وعند مشارف مدينة جرش، أصيبت بنوبة قلبية حادة وهي في سيارتها، قضت عليها؛ فنقلت إلى بيروت ودفنت في مقبرة الشهداء.

خلفت سميرة عزام خمس مجموعات قصصية، وأكثر من اثني عشر كتاباً مترجماً من الإنجليزية إلى العربية؛ فضلاً عن دراسات أدبية ونقدية نشرتها في مجلة «الأسبوع العربي» البيروتية.

من مؤلفاتها: أشياء صغيرة ، الظل الكبير، الساعة والإنسان، العيد من النافذة الغربية، قصة «الحاج محمد باع حجته».

آثارها المترجمة: جناح النساء . بيرل باك 1958، ريح الشرق وريح الغرب / مؤسسة فرانكلين 1958، كيف نساعد أبناءنا في المدرسة/ مكتبة المعارف 1961 (ماري ولورنس فرانك)، القصة القصيرة . راي وست/ دار صادر 1961، القصة الأمريكية القصيرة . دانفورت روس/ المكتبة الأهلية 1962، توماس وولف . مختارات من فنه القصصي/ دار مجلة شعر 1962، أمريكي في أوروبا . دزوارت ولويس سنكلير/ المؤسسة الأهلية 1960، حين فقدنا الرجاء . جون شتاينبك/ دار الطليعة 1962، حكايات الأبطال . اليس هزلتين/ المؤسسة الأهلية 1963، عصر البراءة . أديث وارتون/ المؤسسة الوطنية 1963، فن التلفزيون كيف نكتب وكيف نخرج . وليم كوفمان/ الدار الشرقية 1964، رائد الثقافة العامة. كورنيلوس هيرسبرغ/ دار الكتاب العربي 1963، كانديدا مسرحية لجورج برناردشو . دار العلم للملايين 1955، أعوام الجراد . لولا كريس اردمان ترجمة رباح الركابي، تحت شمس الظهيرة.

## سميحة خليل:

ولدت سميحة سلامة يوسف خليل القبّج (سميحة خليل) في بلدة عنبتا قضاء طولكرم، الواقعة شمال الضفة العربية الفلسطينية عام 1923 وتوفيت في العام 1999. قامت عام 1952 بتأسيس جمعية الاتحاد النسائي العربي في مدينه البيرة وكانت رئيسة لها. وفي العام 1965 أسست جمعية إنعاش الأسرة مع مجموعة من النساء الفلسطينيات، وكانت رئيسة لها طوال حياتها. تعتبر واحدة من رواد الحركة الوطنية الفلسطينية، حيث وقفت وتصدت بأساليب متعددة لسياسات الاحتلال العنصرية، وقمعه الجائر. خاضت معركة الانتخابات الرئاسية الفلسطينية عام 1996، كمنافسة وحيدة للزعيم الراحل ياسر عرفات، إلا أن الحظ لم يحالفها.

لعبت دورا واضحا في عملية النضال الوطني، وفي العام 1977، من خلال عضويتها في الجبهة الوطنية الفلسطينية. وفي العام 1978 أصبحت عضوا في «لجنة التوجيه الوطني»، وكانت عضوا في المجلس الوطني الفلسطيني منذ بداياته. فرضت عليها قوات الاحتلال الإسرائيلي، الإقامة الجبرية في العام 1980 لمدة سنتين ونصف، ومنعت من السفر لمدة 12 عاما.

قامت بتمثيل المرأة الفلسطينية في العديد من المؤتمرات الدولية، ولم تتمكن من حضور بعضها لأسباب أمنية. ساهمت بصورة فاعلة في مواجهة الظلم الاجتماعي الواقع على النساء الفلسطينيات، من خلال تقديم دعم لهن عبر مؤسسات وجمعيات.

أسست وشاركت في العديد من الجمعيات والاتحادات منذ العام 1965، فإلى جانب «جمعية إنعاش الأسرة»، ساهمت في «جمعية الشابات المسيحيات»، و«اتحاد الجمعيات الخيرية في القدس»، وكانت رئيسة «اتحاد الجمعيات التطوعية» الذي ضم في صفوفه 55 جمعية من الضفة والقطاع.

وكانت عضو شرف في اتحاد المحامين العرب، وعضو شرف في الاتحاد النسائي العربي – البيرة.

## سلافة جاد الله:

ولدت سلافة سليم جاد الله في مدينة نابلس عام 1941. تلقت تعليمها في مدرسة العائشية. عشقت التصوير منذ صغرها؛ فالتقطت عشرات الصور التي تظهر التفاصيل المتكاملة لمدينة نابلس.

في أواخر الخمسينات، بادرت سلافة مع شقيقها رماء الذي رافقها في حبها للتصوير، وبعض الهواة لتكوين رابطة للفنون؛ من هنا انطلقت سلافة في بداية الستينيات لتكون من أوائل الفتيات اللواتي يطمحن لإتمام تعليمهن الجامعي في مجال التصوير السينمائي؛ فالتحقت بمعهد السينما في القاهرة الذي كان لا يزال في بداياته. نجحت سلافة بكسب ثقة مدرسيها حتى تم اختيارها لتشارك في تصوير الفيلم المصري «الجبل» مع مدير التصوير المشهور (وحيد فريد)، لتتخرج في العام 1964 من المعهد العالي للسينما كأول مصورة سينمائية عربية.

سلافة بدأت بتصوير مقاتلي الثورة الفلسطينية. وعندما وقعت حرب الخامس من حزيران عام 1967، قامت مع المصور السينمائي الفلسطيني هاني جوهرية بتصوير أحداث تلك الحرب وآثارها، ومأساة النزوح الفلسطيني الذي حدث خلالها.

في عام 1967، أسست مع هاني جوهرية، والمخرج السينمائي مصطفى أبو علي قسماً للتصوير الفوتوغرافي يتبع لحركة «فتح»، يهتم بتصوير جميع نشاطات الثورة الفلسطينية والأحداث المحيطة بها؛ والذي تطور في العام 1968 بعد معركة الكرامة إلى وحدة سينمائية تقوم بتوثيق جميع الأحداث الفلسطينية، وخاصة نشاطات الثورة الفلسطينية السياسة والعسكرية والاجتماعية والثقافية بالصوت والصورة؛ وعرفت هذه الوحدة لاحقا باسم «وحدة أفلام فلسطين».

وأنتجت في العام 1969 أول أفلام السينما النضالية الفلسطينية (لا... للحل السلمي). وفي العام نفسه، أصيبت سلافة برصاصة في الرأس أثناء قيامها بالتصوير؛ ما أدى إلى إصابتها بشلل نصفي، والتوقف عن الاستمرار في العمل كمصورة سينمائية. توفيت عام 2006، تعتبر سلافة جاد الله أول تعتبر أول مصورة في تاريخ الثورة الفلسطينية.

## شادية أبو غزالة:

ولدت المناضلة شادية أبو غزالة عام 1949 في مدينة نابلس، وتلقت تعليمها الابتدائي والثانوي في مدارس المدينة وتخرجت من المدرسة الفاطمية للبنات. التحقت سنة 1966 بجامعة عين شمس في القاهرة، قسم الاجتماع وعلم النفس، ثم قررت العودة إلى نابلس وإكمال تعليمها في كلية النجاح الوطنية، ولم تنجح محاولات أسرتها بثنيها عن هذا القرار، خاصة بعد أحداث النكسة.

بدأ نشاطها السياسي منذ الصغر، فانتسبت إلى التنظيم الفلسطيني لحركة القوميين العرب عام 1962، وبعد حرب 1967،انبثقت عن حركة القوميين العرب منظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأصبحت شادية عضواً قيادياً فيها.

كانت متفوقة في دراستها، جدية، صامتة، تحب الأطفال. وكانت تحب أن تردد بيت الشعر «أنا إنْ سقطتُ فخذ مكاني ... يا رفيقي في الكفاح».

شاركت شادية أبو غزالة في العديد من العمليات الفدائية ضد الاحتلال. وفي 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1968 كانت تعد في البيت قنبلة لتفجيرها في عمارة إسرائيلية بتل أبيب، فانفجرت القنبلة بين يديها مما أدى لاستشهادها، لتكون بذلك أول شهيدة فلسطينية بعد نكسة 1967.

# قراءة في كتاب السيرة الذاتية–السياسية للرفيق بوبكر الخمليشي

استهل حديثي بهذه العبارة : « الحقائق مثل العواطف» وهي صيغة فلسفية عميقة للفيلسوف والشاعر الأميركي: ديفيد هارفي تور الذي عاش منعزلا في غابة خلال القرن التاسع عشر بأمريكا ، تلخص هذه العبارة مضمون كتاب الرفيق الخمليشي: «جذور وسيرورة التحرر»، حيث لا نعثر على تلك الثنائية التي تفصل بين التفكير العقلاني وبين المشاعر في العقلانية الغربية.

حسن الصعيب

قرأت بتركيز شديد الجزء الأول من السيرة الذاتية – السياسية للرفيق الخمليشي بوبكر، واستخلصت منها عددا من الأفكار والرؤى التي تعكس في صورتها العامة تجربة معاشة بكثير من الشغف والطموح لولوج العمل الثوري منذ نهاية فترة السبعينيات. كانت هذه التجربة حسب ساردها توثق لمسارات حياة تنطلق من فترة الطفولة في منطقة ترجيست حيث عاش شغب الطفولة وبداية ترسيخ في اللاوعي أحداث سياسة كبرى، سيكون لها الأثر البالغ في تطوير وعيه السياسي، من بينها الحدث السياسي الكبير في عشرينيات القرن الماضي المتمثل في ثورة عبد الكريم الخطابي، ثم الحدث الثاني المتمثل في الاستقلال الشكلي سنة 1956، غير أن قمع انتفاضة 1958 سيتحول إلى جرح لن يندمل ، مما سيهيئ الرفيق الخمليشي لاكتساب وعي سياسي عفوي بطبيعة النظام المخزني الذي سيصبح موضوع تفكير سياسي عميق فيما سيؤول عليه المسار السياسي للرفيق الخمليشي بوبكر.

من خلال هذا السرد لعدد من المحطات التاريخية والانتقالات المكانية من البلد الأصلي ترجيست إلى مختلف المدن المغربية لمتابعة الدراسة الثانوية، تشكلت عند الرفيق الخمليشي رؤية اجتماعية بطبيعة المجتمع المغربي، واستطاع أن يربط علاقات اجتماعية واسعة مع محيطه الاجتماعي من خلال اكتساب أصدقاء جدد، وتعلم حياة مستقلة بعيدة عن إكراهات العائلة، مما ساعده على تكوين شخصية مستقلة ستؤهله للعب أدوار سياسية فيما بعد، عندما تنضج شروط تكوينه السياسي فيما بعد انتهاء دراسته الجامعية بفالنسيا الإسبانية.

لقد صقلته تجربته النضالية في فالينسيا بإسبانيا، وأصبح أكثر تأهيلا لخوض تجربة سياسية ذات طموح ثوري. ساعده في ذلك العلاقة التي ربطها بعدد من المناضلين اليساريين من مختلف الأقطار.

وفي ظل الأوضاع السياسية التي تميزت بانقلابين عسكريين (1971–1972)، أصبح الرفيق الخمليشي أكثر استعدادا لولوج تجربة سياسية ثورية، وكان لبعض الرفاق الذين أطروه في هذه الفترة الحرجة من تاريخ البلاد الأثر البالغ لاتخاذه قرار المساهمة في إعادة بناء منظمة إلى الأمام، بعد أن عصف النظام المخزني ببنيتها التنظيمية خلال سنوات 1972 و1974 و1975 و1976.

بعد استكماله دراسته الجامعية، تم توظيف الرفيق الخمليشي كمهندس زراعي بالرباط ما بين 1975 و1977، وبسبب الفساد المستشري في القطاع، قدم استقالته، وانتقل للعمل في القطاع الخاص بالدار البيضاء، فخبر أزمة العمل النقابي البيروقراطي، وبعد فترة عاد للعمل كمهندس زراعي في القطاع العام، وتم تعيينه بالعرائش التي ستشكل تجربة سياسية متميزة في أطار تأسيس منظمة إلى الأمام.

ما يميز ثلاثة أرباع من الكتاب هو سرد طويل لحقائق اجتماعية وسياسية، منذ نهاية الخمسينيات حتى فترة الثمانينيات التي تعتبر بحق فترة تاريخية وسياسية ستطبع التاريخ المغربي بمميزات خاصة. غير أن رواية الرفيق الخمليشي بوبكر لا تتوقف فقط عند هذه الأحداث، بل تقرأها من خلال حيوات تصنع تاريخ المقاومة الشعبية. تستدعي شخصيات سواء في فترة طفولة الساردـ كشخصية المقاوم الريفي سلطين باعتباره آخر المقاومين في جمهورية الريف، وهو شيخ عتي اغتالته آلة الاجرام الإمبريالي، أو في فترة اكتسابه الوعي السياسي خلال فترة السبعينيات، عند ذكره لعدد من المناضلين الثوريين من مختلف الجنسيات التي صقلت تجربته السياسية، خصوصا عند فترة دراسته في فالينسيا، أو استقراره بالمغرب واحتكاكه بمناضلين قياديين ثوريين بمدن الرباط والدار البيضاء وتطوان والعرائش. هذه الشخصيات بصفتهم أصدقاء أو أفراد العائلة أو رفاق، يمنحها روحا جذلى، تتخلل يوميات التسكع والاحتفال بفرح الأمسيات الباذخة مع أصدقاء ورفاق يرغبون في مجتمع عادل خال من القمع والاستبداد. في حديثه العفوي عن هؤلاء يستعمل أسلوب الكتابة السينمائية التي تعتمد على تقنية الفلاش باك التي تربط الماضي بالحاضر، بخلفية التشبع برغبة حماية الذاكرة الجماعية، هذه الذاكرة التي يحاول النظام السياسي القائم طمسها.

يذكر في هذه الفترة الصعوبات الجمة التي اعترضت إعادة بناء منظمة إلى الأمام، والدور التاريخي الذي لعبته طليعة ثورية مكونة من الرفاق: براهمة المصطفى، الشفشاوني عبد السلام، بلكحل حسن، الشهيد التهاني أمين ثم الخمليشي بوبكر، وممارسة النقد الذاتي الجماعي إزاء تقاعس التنظيم أمام انتفاضة 20 يونيو 1981، وترجمة هذا النقد عمليا في التعاطي مع انتفاضة 1984. لقد كانت النقاشات السياسية ساخنة جدا داخل هذه القيادة، وتعبر عن اختلافات كبيرة في التقدير السياسي للأوضاع، لكنها في نفس الوقت كانت تلتزم بتنفيذ الالتزامات السياسية المتفق عليها.

يخص الرفيق الخمليشي بوبكر بعض الصفحات لرفيقه الأثير الدكتور محمد جعيدي، يعتبره شخصية متميزة ذات خصال متنوعة، ويحسبه نموذج المثقف الثوري الذي يفاجئك بقوة التحليل السياسي وبالتقدير الموضوعي لتطور الأحداث، وبالنأي عن الأفكار الجامدة والمتكلسة، وبالتشبث بالمبادئ الماركسية الجدلية. يثني أيضا على رفاق من القيادة الوطنية وعلى رأسهم الرفيق براهمة المصطفى الذي كان مهندس لعملية إعادة البناء منظمة إلى الأمام في نسختها الثانية منذ نهاية السبعينيات مثلما يتحدث عن رفيقه الشهيد تهاني أمين ويذكر خصاله الثورية، دون أن ينسى جنود الخفاء وفي مقدمتهم الرفيق حسن سكات والذي لعب دورا قياديا في إعادة تأسيس منظمة إلى الأمام بمدينة العرائش في أوائل الثمانينيات، أو تنظيمه لعملية هروب الرفاق المبحوث عنهم إلى إسبانيا، بعد خضوعه لتدريب ميداني لاجتياز جبل سبتة وتعارفه الاجتماعي مع موظفي الجمارك. يتحدث الرفيق بوبكر عن ظروف تهريب الرفاق إلى الخارج، حيث تعرض لصعوبات اجتماعية جمة، خصوصا بعد أن كلفته قيادة المنظمة بإنجاز هذه المهمة المعقدة.

يشير أيضا الرفيق الخمليشي بوبكر إلى المخاطر التنظيمية التي كادت أن تعصف بالمنظمة، في الوقت الذي كان مسؤولا على إدخال مجلة إلى الأمام إلى المغرب بعد عودته التنظيمية من فرنسا. علاوة على ذلك، تحدث بإسهاب عن الخلافات التي برزت في فرع المنظمة بباريز على إثر اعتقال رفاق القيادة الوطنية، وقام بنقد ذاتي عن اتخاذه قرار العودة إلى المغرب رغم إقراره بالمخاطرة في ذلك، وعدم استشارته التنظيم للقيام بهذه الخطوة غير مدروسة. غير أن القصة الحزينة التي يرويها بكثير من الندم وفي نفس الوقت الاعتراف بدين انقاد حياته من قبل مفتشي الشرطة عند نقله من ميناء طنجة إلى المعتقل السري بدرب مولاي الشريف، لما حاول القيام بعملية الانتحار، خشية من إفشاء سر تواجد رفاق لم يعتقلوا بعد.

تشكل تجربته في السجن تجربة غنية اجتماعيا وسياسيا، خصوصا عندما تم تنقيله إلى سجن طنجة بعد محاكمة أبريل 1986 بالدار البيضاء في أطار محاكمة 26، والتقائه بأبطال انتفاضة 1984 السجناء الشباب، وفي أغلبهم مناضلين في حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، وطلبة مناضلي حركة الطلبة القاعديين. يتحدث عن هؤلاء بحب وتقدير كبير، ويبرز من خلال نشاطهم الاجتماعي عن صفات محمودة، ويتألم لفقدان بعضهم بعد الخروج من السجن، ويفرد بعض السطور للحديث عن رفيقه الحميم سعيد القروي، وأشواط لعب الشطرنج وكرة القدم للتغلب روتين السجن، ويوميات القراءة والتكوين السياسي وهو البرنامج اليومي الذي بلوره الرفيق الخمليشي بصحبة رفيقه الأثير محمد جعيدي. وكخلاصة مركزة عن هذا الفصل، فقد أشار السارد لفترة نوعية سياسيا عشنا فصولها بالسجن المركزي بالقنيطرة أيام اجتياز الامتحانات، ويفرد بعض السطور لرفيقه الفقيد شباري عبد المومن الذي خبر طينته السياسية والاجتماعية، ولم يفته الحديث عن قضاء أوقات منظمة للنقاش والبحث في البرنامج الساسي الاستراتيجي والتكتيكي الذي أصبح جاهزا للاشتغال عليه بمجرد إطلاق سراح الرفاق، وهو ما سوف يشكل البرنامج الذي على قاعدته تأسس النهج الديمقراطي باعتباره الامتداد التاريخي لمنظمة إلى الأمام.

في ثنايا هذا الكتاب، نستكشف شخصية الرفيق بوبكر الخمليشي كطاقة للعمل والاندماج في الحياة الاجتماعية، تثير الدهشة والإعجاب، لكونه يسعى بطرق مختلفة إلى الاهتمام بالآخر، بشروطه الاجتماعية واحتياجاته النفسية، مما يسهل عليه تلقي القبول الاجتماعي لشخصيته المرحة في نشاطه المهني أو في علاقاته العامة، ساعدته هذه الصفات الاجتماعية في خوض غمار تجربة العمل السياسي وتحمله مسؤولية القيادة السياسية عند إعادة بناء منظمة إلى الأمام.

في خضم الكتاب أيضا، نقرأ بين صفحاته حديث مشوق وحزين عن الأم والأب والإخوة، حديث فيه نبرة تدل على ندم الفراق في شروط كانت قاسية على الرفيق لحضور جنازة والدته، أو لعدم الاهتمام الكافي بأخيه الصديق وأخته أمينة المتوفيين عندما كانا يمران بوضعية صعبة خطيرة. كانت كلماته المشحونة بحزن عميق إزاء فراق أحبته تعبرعن استرجاع دين كبير والوفاء به من خلال هذا البوح الشفيف.

تسمح هذه الإطلالة العامة على الكتاب باستنتاج مهم، وهو أن أحد صناع إعادة بناء منظمة إلى الأمام في فترة الثمانينيات ، تمكن أخيرا من التعبير عن سيرته الشخصية والسياسية التي ستسعف الأجيال المقبلة من الاطلاع على تجربة سياسية مطموسة ، واستطاع الرفيق بوبكر الخمليشي أن يسلط عليها الضوء بكثير من السرد الواقعي المشحون بعواطف جياشة تعكس حقيقة شخصية الرفيق الخمليشي ، وفي ذات الوقت حقيقة طبيعة الأوضاع التي سادت خلال الفترة التي تناولها الكاتب بخلفية اجتماعية وسياسية.

17-02-2024

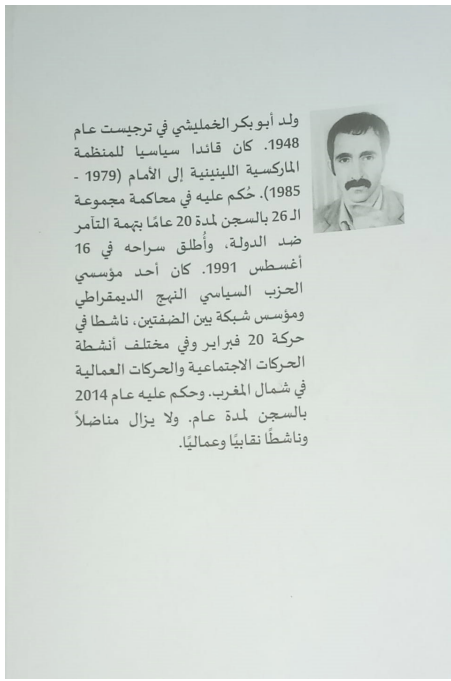



ولد أبو بكر الخمليشي في ترجيست عام 1948. كان قائدا سياسيا للمنظمة الماركسية اللينينية إلى الأمام (1979 - 1985). حُكم عليه في محاكمة مجموعة الـ26 بالسجن لمدة 20 عامًا بتهمة التآمر ضد الدولة، وأُطلق سراحه في 16 أغسطس 1991. كان أحد مؤسسي الحزب السياسي النهج الديمقراطي ومؤسس شبكة بين الضفتين، ناشطا في حركة 20 فبراير وفي مختلف أنشطة الحركات الاجتماعية والحركات العمالية في شمال المغرب. وحكم عليه عام 2014 بالسجن لمدة عام. ولا يزال مناضلاً وناشطًا نقابيًا وعماليًا.

## بمناسبة اليوم العالمي للنضال من أجل حقوق المرأة:

# شهادات لنساء عاملات مناضلات في وجه الاستغلال والاضطهاد

وجود النساء في النقابات مكسب كبير خصوصا مع انتشار العمل الهش وغير المنظم، ففي الوقت الذي تعمل فيه الرأسمالية على توظيف كل أدواتها الأيديولوجية والسياسية والثقافية والقمعية لتأبيد الاستغلال والتخلف والدونية، وفي الوقت الذي تعتبر فيه النساء العاملات جيشا احتياطيا ومصدرا للعمل البخس، وأيضا في الوقت الذي لازالت فيه النساء العاملات ترزحن تحت نير الاستغلال والاضطهاد بشتى أنواعه داخل أوساط العمل، نجد من النساء من استطعن كسر جدار الصمت حول حقوقهن، وتقدمن إلى الصفوف الأمامية في الواجهة النضالية لنشر الوعي في صفوف النساء والدفاع مطالبهن. ولأن 8 مارس هو اليوم العالمي للنضال من أجل حقوق المرأة، ارتأت جريدة النهج الديمقراطي الانفتاح على تجربة عاملتين انخرطتا مبكرا في العمل النقابي واستطاعت كل منهما على حدة أن تراكم تجربة كان من الصعب اكتسابها في وقت قل فيه تواجد النساء في النقابات لاعتبارات اجتماعية وذاتية وثقافية.

العمراني

### التجربة الأولى (ع-ب) /الرحلة الشاقة: من توعية العاملات إلى تحمل المسؤولية

قبل أن أتحدث عن تجربتي النقابية سأتحدث عن الوضعية المزرية التي كنا نعيشها في الشركة كعاملات في قطاع النسيج بمدينة مكناس. كان غياب تطبيق القانون بنسبة كبيرة، كانت أغلب العاملات قاصرات، يتعرضن للظلم والسب والقذف والكلام النابي المخل بالحياء والتحرش الجنسي، لا يتمتعن بحقوقهن، يعملن ساعات إضافية غير مؤدى عنها، أوقات العمل غير محددة، فلا يسمح لهن بالخروج حتى يأذن لهن المسؤول بذلك. لطالما تعرضن للسرقة من طرف اللصوص وقطاع الطرق ولم يكن لهن الحق في العطلة السنوية.

بمجرد ما تم تكوين مكتب نقابي داخل الشركة سنة1995، كنت من السباقات إلى الانخراط في النقابة. في البداية كنت مجرد منخرطة عادية، كنت أشتغل في الخفاء، أعمل كل ما بوسعي لتوعية العاملات وتعبئتهن من أجل الانخراط في النقابة. أهتم بجمع المساهمات المادية فيما يخص البطائق للصندوق النقابي، وأساعد العاملات في حل مشاكلهن الاجتماعية. كل هذا لم يكن من حقي القيام به لأنها كانت من مهام المناديب، لكن غيرتي على العاملات هي التي دفعتني للقيام بكل هذا.

لما حان وقت تجديد المكتب تم اقتراحي من طرف العاملات لتمثيلهن، كنت رافضة تماما لهذا المقترح لكن بالرغم من ذلك صوتن علي وأصبحت مسؤولة بطريقة رسمية. وجدت الكثير من الصعوبات، وكان أولها من أسرتي التي كانت تخشى علي من تحمل هذه المسؤولية، زيادة على أن التكوين يكون في أغلب الأحيان في الدار البيضاء. ولكوني فتاة لا يمكنني السفر وحدي، أو قضاء ليلة في فندق بدون أب او أخ. عانيت الأمرين حين كنت أحضر حصص التكوين. ليس هذا فقط بل حتى من طرف المناضلين، لم يتقبلوا أن تشاركهم فتاة هذه المسؤولية لأنهم كانوا يظنون أن العمل النقابي هو حكر على الرجال فقط. تعرضت للكثير من المضايقات من طرفهم لكني استطعت فرض وجودي بينهم بتفاني في العمل. كنا 9 في المكتب وكنت الفتاة الوحيدة، بينهم تقربت أكثر إلى العاملات حيث كنت استمع إلى مشاكلهن وأحاول ما استطعت حل أغلبها. هذا إضافة إلى أن العاملات كن لا يجدن اي صعوبة في التحدث إلي بصراحة وبدون تحفظ حتى في خصوصياتهن بصفتي فتاة مثلهن.

اما بالنسبة للاتحاد المحلي فلقد استفاد كثيرا من عملنا كمكتب نقابي بحيث كنا نعمل على التنسيق والتضامن والتوسع داخل الكونفدرالية مع القطاعات الأخرى. كنا نساهم في جميع التظاهرات والاحتجاجات والمسيرات والوقفات داخل صفوف الكونفدرالية بنجاح كبير، لأننا كنا نمثل أكبر نسبة من المنخرطين. في أواخر 2020 تم تجميد عضوية أغلب عضوات واعضاء المكتب النقابي في عز الأزمة، وبقي القطاع يتخبط في مشاكله بدون مسؤولين. فبدأ التشرد والمعاناة بدون توجيه او تأطير للعاملات في المعارك التي يخضنها في الشارع. وتمت إعادة المطرودين/ات سنة 2021، لكن العمل كان جد مضني لكثرة الضغوطات التي نعيشها كقطاع تكالبت عليه جميع الأطراف: قانون الباطرونا، بيروقراطيون نقابيون لا يمتون لشيم النقابة التي احتضنتنا لسنوات بصلة. في 2023 طرد المكتب النقابي، وتم تقديم أغلب أعضائه لمحاكمات كيدية كي يبعدنا عن مواصلة نضالنا وانتزاع حقوقنا المشروعة.

**أغلب العاملات قاصرات، يتعرضن للظلم والسب والقذف والكلام النابي المخل بالحياء والتحرش الجنسي، لا يتمتعن بحقوقهن، يعملن ساعات إضافية غير مؤدى عنها، أوقات العمل غير محددة، فلا يسمح لهن بالخروج حتى يأذن لهن المسؤول بذلك. لطالما تعرضن للسرقة من طرف اللصوص وقطاع الطرق ولم يكن لهن الحق في العطلة السنوية.**

### التجربة الثانية(ص-م)/حين تتحول النقابة إلى خصم للعمال:

رغم صغر سني بدأت التفكير في العمل النقابي مع باقي زميلاتي في الشركة، من أجل تحسين أوضاعنا الشغلية وتحقيق مطالبنا المشروعة التي ينص عليها قانون الشغل.

في البداية بدأنا العمل في سرية تامة لأننا كنا على علم بأن من سبقونا حاولوا مرات عديدة الانخراط في العمل النقابي، لكنهم فشلوا في ذلك. فإذا وصل الخبر إلى علم الباطرون أو المسؤول أو المدير ستكون النتيجة هي الطرد من الشركة. لذلك لم نعلن عن انخراطنا حتى تم تكوين المكتب النقابي وكثر عدد المنخرطين وشكلنا قوة، يصعب تفكيكها أو التغلب عليها.

بدأت مسيرتي كمنخرطة في العمل النقابي سنة 1995بالنسبة لي لم أجد أية صعوبة في التكوين أو النضال النقابي، تلقيت عدة تكوينات داخل وخارج الوطن. استفدت منها كثيرا وكانت تجربة جد مهمة بالنسبة لي، جعلتني متمكنة من آليات وأدوات العمل وساهمت في تقوية شخصيتي وتجربتي. كانت ثقتي قوية بالعمل النقابي الجاد والمسؤول، لكن سرعان ما انقلبت الأوضاع رأسا على عقب. ففي سنة 2017 توقفت الشركة عن العمل وبعد نضالات مريرة وطويلة عدنا إلى العمل. لكن الشركة أغلقت أبوابها مجددا وكان مآلنا هو الشارع، الذي احتضننا ولا زلنا نناضل فيه إلى اليوم.

# محراب الثقافة بحرم الجامعة

**عبداللطيف حردي**

داب الاتحاد الوطني لطلبة المغرب أن يؤسس لثقافة بديلة لما تروج له قوى محافظة تمتح من فكر نكوصي يستمد جدوره لقراءات مغرضة من التراث. وكذلك قوى نافذة ومستفيدة ومتسلطة على رقاب الأمة وهي تجمع بين الثقافة المشار لها اعلاه بالإضافة إلى فكر ليبيرالي غربي يكرس التبعية والاستغلال بعيدا عن فكر الانوار.

ان اوطم كانت تستحضر هذه الرؤى وتعتبر الحقل الثقافي ينبغي أن تلجه وتراكم فيه .لهذا في السبعينيات والثمانينات كان شعارها كل معركة في المجتمع ينبغي ان تجد صداها داخل الجامعة.

ان السياسية التعليمية والبحث العلمي .كان يؤرق المخزن وابواقه .لهذا كان يناوئ أساتذة لهم باع في الفكر والثقافة والابداع من طينة الجابري والخطيبي وفاطمة المرنيسي وبول باسكون وابراهام السرفاتي ومحمد جسوس وجرمان عياش. وعزيز بلال. وظل يشتغل حتى لا يتكرر هذا الصنف من الأساتذة التقدميين.

لقد بلغت الكراهية والخوف التي ظلت تؤرق راحة باله وطمأنينته إلى حد إغلاق معهد السوسيولوجيا وتقليص ساعات تدريس الفلسفة في الثانويات وعدم تعميمها على باقي الجامعات .وانشاء شعبة الدراسات الإسلامية.

ولا زالت صرخة عالم الاجتماع جسوس تجد صداها إلا لمن في أذانه وقر. انهم يريدون خلق جيل من الضباع. كما استقدم المخزن أساتذة رجعيين من مصر.

وبالعودة الى الاسابيع الثقافية ل اوطم .كانت تتخللها مسرحيات هادفة وخاصة من فرق مسرحية للهواة وكذلك عرض أشرطة للأندية السينمائية وتنشيطها وافلام مستعارة من المركز السوفياتي وامسيات خاصة بالقضية الفلسطينية .ناهيك عن الشعر بشقيه الفصيح والعامي .وقد اشتهر شعراء وزجالون في هذه المرحلة عبدالله زريقة والزجال عبدالله الودان ورضوان افندي ومحمد الصبار .والمغني سعيد المغربي وعازف العود اسماعيل التي غنت معه ثريا الحضراوي اجمل اغاني الشيخ امام. هذه التظاهرات الثقافية كانت مصحوبة بمعرض الكتاب التقدمي وابداعات رسوم المعتقلين آنذاك عبدالقادر الشاوي وعبد اللطيف الدرقاوي. كما وجد الفنان الساخر بزيز متنفسا جماهريا طلابيا والذي حرم فنه من وسائل الإعلام الرسمية.

.ان المتتبع الآن لبعض ما يروج او يروج بتشديد الواو لبعض المؤسسات المحسوبة على الجامعة والبحث العلمي لامر مخجل .انها أحيانا تستقدم دجالين تحت يافطة العلم وبحثه.

ترى هل سقطنا سقطة مدوية إلى الدرك الاسفل؟

## رائد الواقعية

**عبداللطيف حردي**

ابراهيم بوعلو 1938.2024.من فرسان القصة القصيرة بالمغرب. حملت ابداعاته شقاء معذبي الارض من هذا الوطن البئيس فترة الستينات والسبعينات و الثمانينات. ظلت نصوصه نابضة بهموم البسطاء التي وصمت المرحلة .اي فضحت المسكوت عنه المعيش اليومي والامه وامله مستنبطة المآل والافاق. معانيها طافحة بالدلالات والرفض للواقع الموبوء بطموحاته وانكساراته .وهذا لا أظنه بعزيز على مثقف عضوي خبر هموم الناس وعاش بين ظهرانهم.

ومن إصداراته الشاهدة على المسار الطافح بالعطاء الابداعي .(السقف) مجموعة قصصية 1970.ومجموعة اقاصيص تحت عنوان (الحوت والصياد) و(البناية الجديدة) و(الصورة الكبيرة) وهي من جنس القصة القصيرة جدا. لم يقف طموحه الابداعي في هذه الحدود بل امتد إلى اجناس أدبية اخرى كالتاليف المسرحي وادب الاطفال.

ناهيك عن تأسيس المجلة الثقافية الملتزمة فكرا وابداعا وترجمة. انها اقلام الشامخة في 1964 مع احمد السطاتي .هذه المنارة التي ابلت البلاء الحسن في نشر الثقافة النقدية والتقدمية. وقد ترجم الاستاذ السطاتي نصوصا مهمة من حجم قامة المفكر الماركسي الفرنسي «لوي التوسير». والراحل ابراهيم بوعلو عاش مشتغلا في حقل الابداع والمجلة والتدريس في الجامعة في صمت بعيدا عن غواية المثقفين وصراعتهم ودسائسهم ولهذه الخلوة الفكرية لم ينل حقه من النقد الأدبي والدراسات ولم يوفى راحلنا قسطه العلمي لأنه لم يستجدي الكتبة.

# الجامعة والثقافة

**أبو حنظلة**

لا يختلف لبيبان حول جدلية علاقة الجامعة بالمجتمع، لذلك سأعتبر تلك العلاقة أحد مسوّغات ملامسة الثقافة في الفضاء الجامعيّ وفق جاذب ثالوث. فأما الأول فهو الجاذب المعرفيّ (الأكاديميّ)، الذي أقل ما يقال عنه، إنه لا يكاد ينزاح عن إعادة إنتاج «الثقافة» المملاة على الطالب وكأنه مجرد مريد يتعبد في معبد الأستاذ (الشيخ ) المُملي، أو هما كما قال نزار. ق.، في قصيدته «من قتل الإمام؟»:

يقول الإمام اللهم امحق دولة اليهود:
نقول اللهم امحق دولة اليهود

والعقل الناقد معتقل، والأنكى، الذي يزيد الطين بلة أن التقويم لا يكون إلا في ذلك المُملى، ومن ثمة سلطة المحاضر/ المحاضرات، حيث التنميط والتحنيط اللذان يعُوقان الإبداع، ويقصان أجنحة المخيال، فيتوارى الاختلاف ، مولد المعنى.

وأما الجاذب الثاني، فهو الجاذب السياسيّ، لأن الجامعة في أصلها فضاء الحرية، و«الحرية ماهية العقل»، وبخاصة الحرية السياسية (الإنسان حيوان سياسيّ. «أرسطو». )، المعبرة عن الرؤى المجتمعية الطافحة بأماني التنوير والتغيير، بعد فهم آليات تفسير الواقع، إذ لا يمكن تحييد Neutraliser الجامعة، أو ادعاء براءتها (تبرئتها) من أيّ منزع سياسيّ،صريح أو ضمنيّ فحتى اللاتسييس، تسييس. وإذا ما لاحت السياسة هنا في هذه الجامعة ، أو هناك (كباقي الوشم في ظاهر اليد)،فلن يعدو كونها-عدا استثناءات قليلة-تدجينا و/ أو تجريما، و/ أو تأثيما، مما يحوّل التفكير إلى تكفير. وأذكر كيف توقف فيلسوف ألمانيّ عن مواصلة محاضرته، حين علم بأن القوات الفرنسية قد اجتاحت ألمانيا، ليقول لطلبته: (موعدنا في ساحة المعركة).

وأما الجاذب «الأخير»، فهو جاذب الثقافة ـــالسلوكـــ، من مؤشراته الحبلى بالدلالات السالبة، بل المرضية، أقتصر على:

- ثقافة الغش: هذا الغش الذي بات أصحابه و حلفاؤهم يحاولون تأصيله (شرعنته)، لاسيما بعد فتوحات العالم الافتراضيّ، و تيسيره التواصل..
- ثقافة الولائم: أتساءل بمرارة مخزية عن محل الوليمة، مذيلة مناقشة الدكتوراه، من إعراب البحث العلميّ، إذ واضح أنها من باب "لزوم ما لا يلزم"، وهل للطالب الباحث قدرة شرائية، تقدره على "إطعام" مناقشيه؟!..
- ثقافة الابتزاز، ومن أخطر حالاتها: الابتزاز الجنسيّ (قضايا الجنس مقابل معدل النجاح)، والابتزاز السياسيّ، النقابيّ، نحو اشتراط الولاء لهذا الحزب، أو لهذا الإطار النقابيّ، أو ما أسميه "التماهي مع اللاحقيقة"، وتبييض ما «تيسر» من الوهم/الإيهام..
- ثقافة التسريب: نظير تسريب معرفة أعضاء لجان المناقشة، أو تكليف الطالب الباحث ببحث آخر، هو البحث عمّن سيناقشه !.

مارس 2024

## محمد ابو النصر:

# «اقتصر مشروع الوزارة على الجانب التقني وعدم ربطه بأوراش كبرى لإصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية تصب في اتجاه الإجابة على إشكالات التخلف التي يعاني منها الشعب المغربي»

تقديم

ضيف هذا العدد هو الرفيق ابونصر محمد، عضو المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي. نائب الكاتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي، الكاتب العام الجهوي للنقابة الوطنية للتعليم العالي بالبيضاء واستاذ التعليم العالي بكلية العلوم بتمسيك تخصص علم الحياة.

■ تعيش الجامعة المغربية على واقع مشاكل متنوعة الجوانب، ما هو تصوركم لأهم هذه المشاكل؟

● **في البداية أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للرفاق والرفيقات في هيئة التحرير على إتاحتهم لي الفرص لتناول موضوع أزمة الجامعة بارتباط بالأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا.**

**بالنسبة للسؤال المطروح،تعيش المنظومة التعليمية بالمغربالرغم من محاولات الإصلاح المتتالية، أزمة مزمنة منذ نهاية السبعينات سببها تعاقب سياسات تعليمية مرتجلة تفتقر إلى الاستمرارية وبعد الرؤيا ولا تضع في مركز اهتمامها الفعلي العنصر البشري من تلاميذ وطلبة وأساتذة، كما لا تولي الاهتمام اللازم لصيانة وتحديث الفضاء التعليمي من بنيات تحتية وتجهيزات وتحسين ظروف إنجاز العملية التعليمية والتأطير والبحث العلمي باعتبارهمحور هذه العملية والاكتظاظ وانخفاض نسبة التأطير والنقص المهول الناجم عن الإحالة على التقاعد للعديد من الأساتذة بدون تعويضهم وغياب الإمكانيات المادية والبشرية واللوجيستيكية لإنجاز مهام التدريس والبحث و الإجهاز على صبغة «القطاع العمومي» للتعليم العاليوخوصصته تدريجيا وفتحه على اقتصاد الريع لفائدة الرأسمال الأجنبي والمحلي الطفيلي ليبقى حكرا على نخبة معينة داخل المجتمع وكذلك باستقالة الدولةوتملصها من مسؤوليتها في التمويل،تنفيذا لقرارات المؤسسات المالية الدولية وما لهذه الاختيارات الكبرى من تأثير على تماسك المجتمع وتطوره الديمقراطي. إن السياسة التعليمية ببلادنا المتبعة ومنذ نهاية السبعينات تقريبا هي سياسة طبقية بامتياز أدت إلى ضرب مبدأ تكافؤ الفرص بحرمان بنات وأبناء شعبنا من تعليم جيد، مجاني،ديمقراطي وموحد. تنضاف إلى هذه الاوضاع تداعيات جائحة كورونا وما لها من تأثير عميق على مستوى جيل بكامله من التلاميذ والطلبة الذين التحقوا بالجامعة.**

**لقد أصبحت بعض مؤسسات التعليم العالي وكرا للفساد الإداري والمالي ولريع التكوينات المؤدى عنها التي تفتقد لأبسط الضوابط البيداغوجية المنصوص عليها في دفتر التحملات ومحاولة التملص من القيام بمهام التكوين الأساسي المجاني لفائدة التكوين المستمر المؤدى عنه في غياب أية مراقبة أو محاسبة وبتواطئ مكشوف للمسؤولين...**

■ وضعت الحكومة السنة الماضية مشروعا للإصلاح البيداغوجي الجامعي، هل يستجيب هذا الإصلاح لانتظارات الطلبة والأساتذةلتجاوز مشاكل الجامعة؟

● **في إطار متابعتي لمراحل ما سمي»بالإصلاح البيداغوجي» لسلك الإجازة والماستر والذي سارعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار لتنزيله في موسم 2023/2024 بشكل أحادي وفوقي ومتسرع، وبعد استحضار الإصلاحات المتعاقبة الفاشلة منذ الستينيات للمنظومة البيداغوحية وفي غياب أي تقييم موضوعي شامل لكل جيل من المسالك السابقة وكذا غياب رغبة حقيقية لبلورة مشروع إصلاح شمولي ومتكامل لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي بارتباط مع التعليم المدرسي والتأهيلي، نعتبر هذا الاصلاح فاشلا قبل انطلاقه ما لم يحترم المطالب العادلة والمشروعة للفاعلين في قطاع التعليم العالي. لقد طالبنا من خلال بيانات تيار الأساتذة الباحثين التقدميين العاملين في النقابة الوطنية للتعليم العالي بعقد مناظرة وطنية لتقييم الإصلاح البيداغوجي الفارط قصد الوقوف على الاختلالات البنيوية للتعليم العالي في مختلف تجلياتها وخاصة التربوية والإدارية والمالية، إلا أن الوزارة اعتمدت منهجية غير قانونية في التنزيل الأحادي بتغييب الهياكل المنتخبة المنظمة لمجالس الجامعات والمؤسسات والشعب والفرق البيداغوجية الكفيلة بصياغةمشروع جديد يقطع مع الارتجال والمنطق التجريبي ويعتمد التجارب الدولية الناجعة في التعليم والبحث. أيضا، لا يمكن أن نتكلم عن إصلاح حقيقي بدون توفير الامكانيات البشرية والبنيات التحتية والتقنيات الديدكتيكة الحديثة.كما اقتصر مشروع الوزارة على الجانب التقني وعدم ربطه بأوراش كبرى لإصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية تصب في اتجاه الإجابة على إشكالات التخلف التي يعاني منها الشعب المغربي.**

**وقد عرفت المسألةُ البيداغوجيةُ بالجامعة المغربية تحولات منهجيّةً ونظريّة ومعرفية متنوعَة، والتيَ مسَّت المقاربات البيداغوجيَّة منذ النشَاةإلى اليَوم. شكلتْ بداياتُ الدرسَ الجامعي بالمغرب مرحلة تأسيس نموذج بيداغوجي موقفي مغربي في مناخ ثقافيٍّ وفكريٍ دقيق وحاسم، نظراً لهيمنة رؤية بيداغوجيَّة تقليديَّة وكمِّية في مَقاربةَ الدرس الجَامعيِّممًا أدّىً إلى تَرْهينَ تكوينَ بيداغوجيٍّ كميٍّ وتقليديٍّ مفارقٍ للتلقي المعاصر. وظلّ الصراعُ البيداغوجيُّ غيرَ منتهٍ وغير محسوم في ظِل إكراهات خَارجية قوية تفوق وضعَ البَاحث والجَامعيِّ الفرد وإمكاناته رغمَ البصمات العميقَة التي شيَّدَهَا بعضُ الباحثينَ الجامعيِّين في هذا السياق المنتبس..**

■ يعتَبر البحَث العلمي أحد المهام الأساس للجامعة، ما تصوركم لما جاء به الإصلاحالبيداغوجي بخصوص البحث العلمي؟

● **إلى يومنا هذا، لم يعرف البحث العلمي التطور والاهتمام المطلوبين ببلادنا ليتمكن من القيام بمهامه الأساسية المتمثلة في الإبداع بكل روافده وتحديث المعارف العلمية ونشرها وإعطائها القيمة التي تستحقها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية لتقليص الفترة الزمنية بين الاكتشاف العلمي وتطبيقاته على المستوى السوسيو-اقتصادي. لقد أهملت سياسات الحكومات المتعاقبة البحث العلمي إن على مستوى الهيكلة أو الإستراتيجية الواضحة وضعف النسيج الاقتصادي حيث بقيت المبادرات الفردية المتفرقة للباحثين وحيدة في الساحة ومنعزلة بدون تأثير أو استجابة لأولويات البلاد. فبالرغم من أن المغرب يحتل مرتبة متقدمة في إفريقيا من حيث الإنتاج العلمي والأطر العلمية الكفأة في مختلف التخصصات والمجالات إلا أنه يعاني من غياب هيكلة البحث العلمي ومن التشتت والعراقيل الإدارية وعدم ملائمة المواضيع لحاجيات الشعب المغربي وضعف الإمكانيات والتجهيزات الضرورية وصعوبة ظروف العمل وعسر الحصول على المعلومات العلمية والتقنية وضعف تمويل الدولة وعدم مساهمة القطاع الخاص في النهوض بالبحث العلمي. إن جل الأبحاث العلمية بالمغرب تنجز في مختبرات أحدثت بمبادرات فردية أو مجموعات محدودة في إطار التعاون مع المختبرات الأجنبية دون قانون منظم ولا تمويل ولا تجهيز.**

**ولتجاوز هذه الأوضاع، لابد من وضع سياسة واضحة المعالم والأهداف في ميدان البحث العلمي بشقيه الأساسي والتطبيقي وبتفاعل تام مع المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبهدف التأثير الإيجابي**

**على النشاط الصناعي والفلاحي، والرفع من مستوى الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع وترشيدها.**

**كذلك لابد من تقييم البحث العلمي وخلق إطار ديموقراطي مستقل لتسطير الأولويات والأهداف الإستراتيجية في هذا المجال الحيوي، من خلال إحداث مجلس وطني منتخب للبحث العلمي يتكون من باحثين في مختلف المجالات وفعاليات المجتمع المدني تخول له مهمة تحديد إستراتيجية الدولة في البحث العلمي، على أن ترتكز هذه الإستراتيجية على ربط مخطط البحث العلمي بالخطة الشاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.**

**أما على مستوى رصد الإمكانيات نقترح في هذا الباب تفعيل الصندوق الوطني لتمويل البحث العلمي بمساهمات الدولة والمقاولات ومساعدات التعاون الدولي مع توفير الإمكانيات المادية لإنجاز المشاريع المقترحة وإعمال مبدأ المراقبة البعدية وتبسيط مسطرة التمويل والصرف ومسطرة إبرام العقود والصفقات المتعلقة بالبحث العلمي، واعتماد عنصر التقييم في جميع المستويات «مختبرات ومراكز ومؤسسات وجامعات...» وفي إطار تعاقد على أن ينعكس هذا التقييم على تحسين وضعية الأستاذ الباحث، ومكافأة الأساتذة الباحثين ماديا على منجزاتهم العلمية المتميزة ذات العلاقة بالمبادرات العلمية التي تسعى للنهوض بمقومات بلادنا المعرفية والأكاديميةوالثقافية، والإسهام في تعزيز قدراتها العلمية والتقنية والأدبية، مع اعتبار البحث العلمي مهمة أساسية للأستاذ الباحث إلى جانب التدريس والتأطير، والحرص على إشاعة روح الالتزام والانضباط لأخلاقيات البحث وفقا لمقتضيات الدقة العلمية في أوساط الأساتذة الباحثين، وعدم الاقتصار على اعتماده وسيلة من وسائل الترقي فقط، حيث يفقد قيمته الأكاديمية والموضوعية وفاعليته المأمولة. وفي نفس السياق، نقترح أن يتم وضع برنامج للتوظيف في البحث العلمي على المدى البعيد وتحفيز العاملين بهذا القطاع وصرف تعويضات محترمة للطلبة الباحثين في مرحلة إعداد الأطروحات وتحسين ظروف العمل في البحث العلمي والتخفيض من مهام التدريس لفائدة البحث العلميوالدعم الشامل لنشر إنجازات الأساتذة الباحثين ونتائج دراساتهم وأبحاثهم بهدف مساعدتهم لاكتساب الشهرة التي يستحقونها وتطوير آليات البحث العلمي ودعم آفاقه المستقبلية ببلادنا.**

### بعض المقترحات لتجاوز هذه الاختلالات:

- ربط البحث العلمي بالإصلاح التربوي من جهة وربطه بالتنمية وتقدم المجتمع وتطوره في مجال التكنولوجيا، والاقتصاد، والصناعة والفلاحة من جهة
- إقرار وتعميم مبدأ الانتخاب المباشر لكافة مسؤولي التعليم العالي عبر مجالس منتخبة وإعطائها جميع الصلاحيات اللازمة في التقرير والتسيير والتدبير مع تعزيز دور الشعب ومجالسها والاعتراف بها،
- تركيز الاستقلالية الحقيقية للجامعة تربويا وماليا وإداريا وإقرار مبدأ المراقبة البعدية ووضع حد لكل أشكال الوصاية على الأساتذة الباحثين.
- جمع شتات مؤسسات تكوين الأطر وإلحاقها بجامعات موحدة المعايير والمقاييس ومتعددة التخصصات وتوحيد القوانين والأنظمة لمؤسسات التعليم العالي وخلق جسور بينها وبين التكوين المهني من أجل تطويره وتأهيل القطاع الاقتصادي والاجتماعي،

# اجتماع الفصائل الفلسطينية في موسكو ووحدة العمل من أجل تحقيق المهمات الملحة

**عبد الواحد ناجم**

التقت الفصائل الفلسطينية للحوار بموسكو يوم 1 مارس الجاري، في ظرف عصيب، يتعرض فيه الشعب الفلسطيني لعدوان صهيوني-أمريكي اجرامي غير مسبوق، وتواجه فيه القضية تحديات جسيمة تتطلب الوحدة ورص الصفوف لمجابهتها ولعزيز مكتسبات طوفان الأقصى.

وأكدت الفصائل في هذه الجولة الحوارية على توافقها بخصوص المهمات الملحة أمام الشعب الفلسطيني ووحدة عملها من أجل تحقيقها وفي مقدمتها:

– التصدي للعدوان الاجرامي وحرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس.

– مقاومة ووقف وافشال محاولات التهجير خصوصًا في قطاع غزة أو في الضفة الغربية والقدس، والتأكيد على عدم شرعية الإستيطان والتوسع الاستيطاني وفقًا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

– العمل على فك الحصار الهمجي على القطاع والضفة وإيصال المساعدات الإنسانية والحيوية والطبية دون قيود أو شروط.

– إجبار جيش الاحتلال على الانسحاب من قطاع غزة ومنع محاولات تكريس احتلاله أو سيطرته على أي جزء من قطاع غزة بحجة مناطق عازلة، وسائر الأراضي المحتلة، والتمسك بوحدة الأراضي الفلسطينية كافة وفق القانون الأساسي الفلسطيني.

– رفض أي محاولات لفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية بما فيها القدس في اطار المساعي لسلب الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير وإقامة دولته الحرة المستقلة كاملة السيادة على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وعاصمتها القدس وفقا للقرارات الدولية.

– دعم واسناد الصمود البطولي للشعب المناضل ومقاومته في فلسطين وحرصها على اسناد أهل غزة والضفة الغربية وخصوصًا في القدس، والمقاومة الباسلة، لتجاوز الجراح والدمار الذي سببه العدوان الاجرامي، واعمار ما دمره الاحتلال، ودعم عائلات الشهداء والجرحى وكل من فقد بيته وممتلكاته ومصادر رزقه.

مقاومة ووقف وافشال محاولات التهجير خصوصًا في قطاع غزة أو في الضفة الغربية والقدس، والتأكيد على عدم شرعية الاستيطان والتوسع الاستيطاني وفقًا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

– الاسناد الكامل للأسرى والأسيرات البواسل في السجون الذين يتعرضون لمختلف أشكال التعذيب والقمع، والتصميم على أولوية بذل كل جهد ممكن من أجل تحريرهم من أسر الاحتلال.

كما اتفقت الفصائل على أن اجتماعاتها ستسمر في جولات حوارية قادمة للوصول إلى وحدة وطنية شاملة تضم القوى والفصائل الفلسطينية كافة في اطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

هذا وقد استبقت سلطة أوسلو هذا اللقاء بإقالة حكومة اشتية تمهيدا لطبخة ما بعد الحرب.

وعلى هامش الاجتماع، صرح أحمد العزام عضو اللجنة المركزية لفتح لقناة RT بما يلي:

- الحرب العدوانية الإسرائيلية تجري في الضفة الغربية منذ 3 سنوات.
- يتم الاعتداء من قبل الإسرائيليين على المدنيين وعلى كل شيء في الضفة الغربية.
- ما يدور من جرائم في حق الشعب الفلسطيني يتطلب توحيد صفوفنا بمختلف الطرق والوسائل.
- اليوم في موسكو أنجزنا اتفاق باتجاه المصالحة بين الفصائل الفلسطينية.
- هذه كانت جولة أولى وسيتبعها جولات في موسكو لإنهاء الانقسام إلى الأبد.
- اللجنة الرباعية توقت لأن الولايات المتحدة قتلتها.

## من وحي الاحداث

# الإسلام السياسي جبهة واحدة لما يتعلق الأمر بمدونة الأسرة

**التيتي الحبيب**

مرة أخرى تخرج الحركة الإسلامية بمختلف تياراتها في حملة منسقة للدفاع على موقفها من القضايا التي هي مثارة في موضوع تعديلات مدونة الأسرة. مرة أخرى يسمح بنكيران لنفسه بأن يمتشق سيف الإفتاء الفقهي والديني في موضوع مدونة الأسرة. مرة أخرى يخلط بنكيران بين مهامه كأمين عام لحزب سياسي ودوره كفقيه وداعية إسلامي يحارب خصومه من منطلقات الدين الإسلامي وفهمه لمنطوق هذا الدين. مرة أخرى يثبت بنكيران بأن الدولة تسمح للأحزاب الدينية بأن تمارس العمل السياسي إذا كانت حليفا موثوقا لها، تدافع عن المنظور الديني للمخزن والنظام القائم، وتمنع ذلك عمن لا تثق في رؤيتهم للدين الإسلامي، لأنها تزاحم المشروع المخزني أو تقدم نفسها بديلا لمنظوره الديني.

بدأ بنكيران حملته المسعورة ضد الديمقراطيين والتقدميين متهما إياهم بالكفر وبأشنع الاتهامات، وبأنهم قتلة ومجرمون لأن لهم رأي في موضوع وقف الحمل لأسباب معقولة وموضوعية. كما يساند الإسلاميون بعضهم بعضا، للتصدي الشرس للتقدميين المطالبين بالعلمانية كمدخل ديمقراطي يمكن من ابتكار الحلول الايجابية للعديد من المآسي التي تستعملها الدولة ومختلف أجهزتها القمعية، وكذلك باقي القوى الرجعية من اجل اضطهاد المرأة وإبقائها في وضعية الحجر والتخلف وحتى العبودية في المنزل وفي الفضاء العام.

ولما نتابع ما يقوم به البيجيدي وحلفاؤه من حملة واسعة، ويدعون أنهم ضد التطبيع وبأنهم يساندون الشعب الفلسطيني، فإننا نكتشف بأن هم هذا الرهط، ليس فلسطين ولا إسقاط التطبيع الذي وقعوا على اتفاقياته وبصموا بالعشرة على بنوده، إن همهم هو التجييش وإخراج الحشود، ليبعثوا برسائلهم للقوى التقدمية بأن الشارع في صفهم، وبأن صوتهم هو الأعلى والأقوى، لما يتعلق بمطالب المساواة وضمان الحقوق للنساء وتضمينها في تعديل مدونة الأسرة.

أن يخرج بنكيران متزعما حملته ضد القوى الديمقراطية وفي مقدمتها التقدميين؛ فإنه يوفر الفرصة، بأن يسارع النظام لإعلان موقفه التحكيمي باعتباره ضامن وحدة البلاد، والحريص على التأويل الديني الشرعي السديد. إن بنكيران يلعب دور كلب الحراسة مكلف بإثارة الغبار والدخان على أية قضية يفترض حلها الالتزام بالديمقراطية وبالعلمانية والارتكاز على المكتسبات التي حققتها البشرية على الصعيد الدولي ومع توالي التاريخ.